حوليات آداب عين شمس (عدد خاص ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

عارض الزيادة في خطب النبي الكريم صلى الله عليه وسلم دراسة نحوية دلالية

يوسف محمد علي البطش *

محاضر في قسم اللغة العربية/ جامعة الأقصى/ غزة/ فلسطين

المستخلص

يدور هذا البحث الموسوم بـــ "عارض الزيادة في خطب النبي الكريم –صلى الله عليه وسلم– دراسة نحوية دلالية" حول زيادة بعض الألفاظ في التركيب اللغوي، ومدى تأثير العنصر الزائد في بناء الكلمة، أو بناء الجملة، كزيادة التنوين في الكلمة الممنوعة من الصرف، أو زيادة كلمة في بناء الجملة، كزيادة حرف الجر "مِنْ" وغيره من حروف الجر التي تقع فيها الزيادة، كما يتناول البحث الغرض من الزيادة وأهميتها، حيث إن الزيادة ليست عبثًا، وليست نافلة من القول ولا خلواً من الفائدة، بل هي المحرك والباعث على تركيب الجملة، واستدعت زيادة عنصر أو أكثر لغرض دلالي معين أو إضفاء قيمة فنية محددة زائدة على المعنى الأصلي، فتكون الزيادة مؤثرة في المعنى، كما أنها تؤدي دوراً دلالياً.

ويتمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول بالتحليل رصد الظاهرة النحوية الدلالية في خطب النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم، وسيكون البحث في هذه الظاهرة مقروناً ببعض نصوص النحاة واللغويين ما أمكن ذلك، وذلك في محاولة لفهم هذه الظاهرة وربطها بالمعنى الدلالي.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

المقدمة

تعد أقوال الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم في قمة النصوص الأدبية المروية في عهد النبوة بعد القرآن الكريم، فصاحة وبلاغة، لما عرف به الرسول الكريم عليه الصلاة والسلام من أنه أفصح العرب قاطبة، وأنّ فصاحته كانت توفيقاً من الله عزّ وجلّ وتوقيفاً؛ لأنه سبحانه ابتعثه للعرب، وهم قوم تنقاد أرواحهم لألسنتهم، وقد وصف النبي صلى الله عليه وسلم نفسه بالفصاحة، فقال: "أنا أفصح العرب بيد أنّي من قريش"، ولهذا جاءت أقواله وخطبه صلى الله عليه وسلم ممثلة للبلاغة الإنسانية في قمة بيانها، ليست وليدة الصنعة والمعاناة؛ وإن بدت في إتقانها وعلو طبقتها كأنها مصنوعة، ولم يتكلف الحبيب المصطفى صلوات الله وسلامه عليه لها، وهي على سهولتها ممنوعة، بعيدة المنال، ولذا وقع اختيار الباحث في هذا البحث على خطب النبي عليه السلام، محاولاً قدر المستطاع الغوص في أعماق هذه الفصاحة، نتلمس دررها الثمينة، مقتدين بمن سبقنا من الدارسين والباحثين في سبيل الكشف عن هذه الدرر، وبيان رونقها وجمالها وسحرها الأخاذ.

أهمية البحث:

إن البحث في عوارض التركيب في خطب النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم– له أهمية عظيمة وفائدة كبيرة، وتنبع هذه الأهمية والفائدة كون هذه الدراسة تختص بخطب الرسول الكريم أفصح من نطق بالضاد، وأخطب العرب قاطبة، حيث يقول: "يَا أَيهَا النَّاسُ إِنِّي أُوتِيتُ جَوَامِعَ الْكَلِمِ وَخَوَاتِيمَهُ وَاخْتُصِرَ لِي اخْتِصَارًا وَلَقَدْ أَتَيْتُكُمْ بِهَا بَيْضَاءَ نَقِيَّةً فَلا تَتَهَوَّكُوا وَلا يَغُرَّنَّكُمُ الْمُتَهَوِّكُونَ"(١)، هذه الخطب التي أثرت لغتنا العربية بمفردات فريدة، هذه الخطب التي تمثل جزءاً كبيراً من الحديث الشريف المروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، حيث إن معرفة اللغة والإعراب لأصل لمعرفة الحديث وغيره، لورود الشريعة بلسان عربيٍّ، وإن السنة لهي المصدر التشريعيّ الثاني من المصادر المتفق عليها لدى المسلمين، وهي جامعة لا تفوتها شاردة ولا واردة؛ ولهذا كله بذل السلف جهوداً في خدمة دين الله –عزّ وجلّ–، فدونوا الأحاديث في مصنفات متنوعة الأساليب، كما أن الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة ليس أقل شأناً من الاستشهاد بالشعر الجاهلي، وشعر شعراء الخمور والمجون، فالرواة ثقات عدول، وليسوا أقلَّ فصاحة من الشعراء، وإن قال قائل: الحديث قد يُروى بالمعنى، نقول: إن الدقة المتناهية من حيث صحة الرواية قد أثبتتها كتب الحديث، ولو رويت بوجه آخر من كتاب لآخر فهذا من وجوه رواية الحديث لا من باب الخطأ.

منهج الدراسة:

يتمثل منهج الدراسة في المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناول بالتحليل رصد ظاهرة الزيادة ودراستها دراسة نحوية دلالية في خطب النبي الكريم – صلى الله عليه وسلم– مع مراعاة ما يلي:

أولاً: إن المقصود بالدراسة النحوية الدلالية في عنوان البحث هو النحو بمفهومه الذي يقتصر على أحكام الكلمات بعد التركيب في الجملة، وعلى ذلك فإن الصرف الذي يتناول الكلمة قبل تركيبها في الجملة لا يتناوله البحث.

ثانياً: إن التعرض للظواهر النحوية ومحاولة ربطها بالدلالة وتسجيل الاستعمالات والأساليب سيكون مقروناً ببعض نصوص النحاة واللغويين ما أمكن ذلك، وذلك في محاولة لفهم هذه الظواهر وربطها بالمعنى الدلالي.

ثالثاً: دراسة عارض الزيادة في خطب النبي صلى الله عليه وسلم ستكون مقرونة بالشواهد اللغوية المتعددة من القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر العربي، والمأثورات النثرية.

رابعاً: اعتمد الباحث في دراسته على أمهات كتب الأحاديث في توثيق خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا أدعي فضل جمعها، بل يعود الفضل لمن سبقني من الباحثين في جمع خطب النبي صلى الله عليه وسلم، ولكنني كنت أعتمد في توثيقها من خلال الرجوع إلى أمهات الكتب كالصحيحين، ومسند الإمام أحمد بن حنبل، ومسند الإمام الشافعي، وأبي داود الطيالسي، وموطأ الإمام مالك، وسنن ابن ماجة، وسنن النسائي، وغيرها من كتب متون الأحاديث وتخريجها، وكتب السير والأعلام، وغيرها من المراجع المذكورة في القائمة في نهاية الدراسة. كما اعتمد الباحث في مراجع دراسته على أمهات كتب التفسير كتفسير الزمخشري، وأبي حيان، وابن عطية، وغيرهم من المفسرين الأجلاء. وكذلك الرجوع إلى أمهات كتب النحو واللغة والأدب في توثيق النصوص والآراء المتباينة للنحاة والعلماء.

خامساً: يأتي الباحث بالجزء المعني بالدراسة (موضع الشاهد) من خطبة رسول الله – صلى الله عليه وسلم– ويقوم بتحليله تحليلاً نحوياً دلالياً ما أمكن ذلك، مع التنبيه على أن الباحث سينتقي الشواهد تطبيقاً على هذه الظاهرة دون الإتيان بكل الشواهد في البحث؛ لأن المنهج ليس إحصائياً.

خطة البحث:

لقد تناول هذا البحث عارض الزيادة في خطب النبي الكريم محمد –صلى الله عليه وسلم–، وكان في مستويين اثنين: المستوى النحوي، والمستوى الدلالي، وقد اقتضت طبيعة البحث وتنظيم مادته العلمية أن يتكون من مقدمة، وتمهيد، ومبحثين، وخاتمة، حيث تناول الباحث في المقدمة أهمية البحث، ودوافع اختياره، والمنهج المتبع فيه، وخطة البحث المقترحة، وكيفية التناول والمعالجة. أما التمهيد فتناول الباحث فيه مفهوم الزيادة في اللغة والاصطلاح النحوي، كما بين موقف النحاة والبلاغيين والمفسرين منها، كما تناول الباحث أهمية الزيادة ودلالتها البلاغية والغرض منها. وجاء المبحث الأول بعنوان: زيادة حرف أحادي البناء، وتناول فيه زيادة التنوين في الممنوع من الصرف، وزيادة حرفي الجر الباء واللام. أما المبحث الثاني فتناول زيادة كلمة في بناء الجملة، كزيادة "مِنْ" الجارة في بناء الجملة، وزيادة ""ما". أما الخاتمة فجاءت لتشمل أهم الملامح العامة عارض الزيادة في خطب النبي الكريم –صلى الله عليه وسلم– ، وأهم نتائج دراستها.

تمهيد

الزيادة لغةً: الزيادة في اللغة النمو، عكس النقصان، وهي من (زيد)، جاء في اللسان: (الزِّيادة: النُّموّ، وَالزِّيَادَةُ: خِلافُ النُّقْصَانِ، زَادَ الشيءُ يزيدُ زَيْداً وزيداً وزِيَادَةً وَزِيَادًا ومَزِيداً ومَزاداً أي ازدَاد، والزَّيْدُ والزِّيدُ: الزِّيَادَةُ. وَهُمْ زِيدٌ عَلَى مِائَةٍ وزَيْدٌ، قَالَ ذُو الأُصبع الْعَدْوَانِيُّ:

وأَنْتُمُ مَعْشَرٌ زَيْدٌ عَلَى مِائَةٍ ... فَأَجْمِعُوا أمركم طُرًّا، فكيدونِي(٢)

يُرْوَى بِالْكَسْرِ وَالْفَتْحِ، وَزِدْتُهُ أنا أزيده زِيَادَةً: جَعَلْتُ فِيهِ الزِّيَادَةَ، وَاسْتَزَدْتُهُ: طَلَبْتُ مِنْهُ الزِّيَادَةَ، وَاسْتَزَادَهُ أي استَقْصَرَه،...، يُقَالُ لِلرَّجُلِ يُعْطَى شَيْئًا: هَلْ تزدادُ؟ الْمَعْنَى هَلْ تَطْلُبُ زِيَادَةً عَلَى مَا أعطيتك؟ وَتَزَايَدَ أَهل السُّوق عَلَى السِّلْعَةِ إِذا بِيعَتْ فِيمَنْ يَزِيدُ، وَزَادَهُ اللَّه خيراً وزاد فِيمَا عِنْدَهُ، وَتَقُولُ: افْعَلْ ذَلِكَ زِيادةً، وَالْعَامَّةُ تَقُولُ: زَائِدَةً، ...، وَفِي حَدِيثِ الْقِيَامَةِ: "عَشْرُ أمثالها وأزيدُ").(ابن منظور: ١٩٥/٣).

الزيادة اصطلاحاً: الزيادة في الاصطلاح النحوي تختلف عن الزيادة في الاصطلاح الصرفي، حيث إن الزيادة في علم الصرف تعني زيادة أحد حروف الزيادة المجموعة في كلمة "سألتمونيها"، والتي تؤدي إلى تغيير في مبنى الكلمة، وهي ليست موضوع الدراسة في هذا البحث، وإنما نقصد بالزيادة في علم النحو، ونقصد بها الزيادة في السياق النحوي، والظواهر السياقية، وما تؤدي إليه من معانٍ ودلالات على المعنى الأصلي قبل الزيادة، لم تكن لِتُستفاد بدون هذه الزيادة. (٣)

وترتبط الزيادة النحوية ارتباطاً وثيقاً بحروف الجر على وجه الخصوص، فأكثر ما تكون الزيادة فيها، مثل زيادة الباء، واللام، ومِنْ، وغيرها، وذلك لهدف رئيس، وهو توكيد المعنى وزيادته، لذا سُميت (حروف الزيادة)(٤)، ووصف الحرف الزائد بالزيادة لأنه زائد عن العناصر الأصلية لتركيب الجملة، فهو زائد عن الأصل، ويرى الدكتور تمام حسان أن الزيادة في السياق النحوي تعني أيضاً الزيادة على مطالب الصحة والإفادة(٥)، وذلك يعني أن التركيب الزائد وسيلة للتوصل إلى زيادة المعنى الموجود قبل هذه الزيادة، فالإفادة لا تتوقف على تلك الزيادة؛ لأنها زائدة عن التركيب الأصلي في تأدية العبارة لمثل المعنى الذي أُريد لها أن تؤديه.(٦)

موقف النحاة من الزيادة:

اختلف العلماء من أهل النحو والبلاغة والتفسير في مسألة الزيادة، فمنهم من أقرها وأخذ بها، ومنهم من ردّها، والذي جعلهم يتخذون هذا الموقف الذي وقفوه من هذه القضية هو المفهوم الذي تبناه كل منهم، حيث يرى النحويون أن الزيادة عندهم كلمات، وأكثرها حروف، ويقصدون بها حروف المعاني.(٧)

وأطلق البصريون على الحروف الزائدة مصطلح (الزيادة)، أما الكوفيون فأطلقوا عليها مصطلح (حروف الصلة)، وذلك لإيصالها زيادة المعنى وتوكيده، "قال ابن يعيش في شرح المفصل: الزيادة والإلغاء من عبارات البصريين، والصلة والحشو من عبارات الكوفيين.." (السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٤٧/١).

وحين أطلق البصريون مصطلح "الزيادة" رأوا أنها لا حاجة لها من حيث الإعراب، فإذا أُسقطت بقي الكلام تاماً، كالباء في خبر ليس، فحذفها ووجودها سواء، تقول: "أليس زيدٌ بقائمٍ؟"، كما تقول: "أليس زيدٌ قائماً؟"، إنما أُتي بها لتوكيد الكلام وتقويته، ويرى ابن السراج أنه لا يوجد زيادة في الكلام إلا إذا أُلغي عملها، فهو ينكر زيادة حرف الجر مثلاً؛ لأنه لا يمكن أن يكون زائداً وعاملاً معاً، فالزائد عنده وعدم وجوده سواء، فيقول: (وذكروا أنها زوائد إلا أنها تدخل لمعانٍ، فمن ذلك: "ليس زيدٌ بقائمٍ" أصل الكلام: "ليسَ زيدٌ قائماً"، وحقُّ الملغى عندي أنْ لا يكونَ عاملًا ولا معمولًا فيه حتى يلغى من الجميع، وأنْ يكون دخوله كخروجه لا يحدث معنى غير التأكيد، وهذه الحروف التي خُفضَ بها قد دخلت لمعانٍ غير التأكيد) (ابن السراج: ٢٥٨/٢). في حين ذهب آخرون إلى أنها لا تزيد المعنى شيئاً، فدخولها وخروجها سواء، إنما جيء بها لغرض لفظي يتعلق بجرس الكلام، وجمال إيقاعه، وحلاوة نغمه(٨). يقول سيبويه عند حديثه عن ما: "وتكون توكيداً لغواً، وذلك قولك: "متى ما تأتني آتك"، وقولك: "غضبت من غير ما جرمٍ"، وقال الله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾ وهي لغوٌ في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيدٌ للكلام" (الكتاب٢٢١/٤)، ويرى ابن يعيش أن الزائد ما يجوز طرحه ولا يختلّ الكلام بذلك، ففي قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ (سورة آل عمران ١٥٩)، لما كانت "ما" زائدة جاز أن تقول في الكلام لا في القرآن: "فبرحمة"(٩)،

غير أن هناك بعض الحروف الزائدة لازمة، بمعنى أننا لا نستطيع حذفها من الكلام، ويرى ابن يعيش أنه ليس المراد بالزائد أنه قد دخل لغير معنى، بل يزاد لضرب من التأكيد، فيقول: "وأما الحروف الزائدة فإنها وإن لم تُفِد معنىً زائداً، فإنها تفيد فضل تأكيد وبيان، بسبب تكثير اللفظ بها، وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا لا يتحصل إلا مع كلام". (ابن يعيش ٣/٧١)

ويبين ابن جني سبب تسمية النحاة حروف الزيادة بهذا الاسم، فيقول: (فأما قول النحويين الباء والكاف واللام الزوائد، يعنون نحو: بزيد وكزيد ولزيد، فإنما قالوا فيهن إنهن زوائد، لما أذكره لك، وذلك أنهن لما كن على حرف واحد، وقللن غاية القلة، واختلطن بما بعدهن، خشي عليهن لقلتهن وامتزاجهن بما يدخلن عليه، أن يظن بهن أنهن بعضه، وأحد أجزائه، فوسموهن بالزيادة لذلك، ليعلموا من حالهن أنهن لسن من أنفس ما وصلن به، ولا من الزوائد التي تبنى في الكلم بناء بعض أجزائهن منهن). (ابن جني: سر صناعة الإعراب ١/١٣٠-١٣١)

مما سبق يتضح لنا أن الزائد عند النحاة هو ما نستطيع الاستغناء عنه من حيث الإعراب، إذ يبقى أصل تركيب الجملة سليماً تاماً، لا خلل فيه، كما أن أصل المعنى لا يتغير بدخوله أو خروجه، وإن أقرّ النحاة أن دخوله يحدث معنىً جديداً لم يكن موجوداً من قبل في الجملة، ولهذا تجنب الكوفيون إطلاق مصطلح اللغو أو الزيادة، بل أطلقوا مصطلح الحشو والصلة، لما تحدثه من أثر بياني ومعنوي، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالقرآن الكريم.

ويرى الدكتور تمام حسان أن الزائد هو زائد على أصل النمط؛ أي على أصل الجملة، فالجملة أركانها وفضلاتها من المنصوبات والمجرورات، فإذا ورد فيها غير ذلك فهو زائد على مطالب الصحة والإفادة، وما دامت زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى تأكيداً للمعنى، وإذا كانت الزيادة يُؤتى بها لتأكيد المعنى فإنها تكون عادة في الحروف وبعض الضمائر. (١٠)

موقف البلاغيين من الزيادة:

تناول البلاغيون مسألة الزيادة من ناحية أسلوبية، وذلك من خلال بحث العلاقة بين اللفظ والمعنى والصياغة، حيث يرون أن اللفظ يؤثر في الأسلوب من حيث القوة والضعف، والقبح والجمال، فلكل كلمة دلالة لا يمكن إنكارها، حيث يرى الإمام عبد القاهر الجرجاني حقيقة الزيادة في الكلمة أن تذكر ولا فائدة لها سوى الصلة، ويكون سقوطها وثبوتها سواء، والزيادة عنده سبب لنقل الكلمة عن معنى هو أصل فيها إلى معنى ليس بأصل، فيقول: "وذلك أنّ حقيقة الزيادة في الكلمة أنْ تَعْرَى من معناهَا، وتذكرَ ولا فائدة لها سوى الصّلة، ويكون سقوطها وثبوتها سواءً، ومحالٌ أن يكون ذلك مجازاً، لأن المجاز أن يراد بالكلمة غير ما وُضِعت له في الأصل أو يُزَادَ فيه أو يُوهَم شيءٌ ليس من شأنه" (الجرجاني ٤١٦).

ويرى ابن الأثير أنه ليس هناك حرف أو لفظ يجيء في العبارة دون أن يكون له دور في الصياغة، فيقول معلقاً على قول النحاة بزيادة "أنْ" بعد "لما" في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ﴾ (سورة يوسف ٩٦): "النحاة لا فُتيا لهم في مواقع الفصاحة والبلاغة، ولا عندهم معرفة بأسرارهما، من حيث إنهم نحاة، ولا شك أنهم وجدوا "أنْ" ترد بعد "لما"، وقبل الفعل في القرآن الكريم، وفي كلام فصحاء العرب، فظنوا أن المعنى بوجودها كالمعنى إذا أسقطت فقالوا: هذه زائدة، وليس الأمر كذلك، بل إذا وردت "لما" وورد الفعل بعدها بإسقاط "أن" دل ذلك على الفور، وإذا لم تسقط لم يدلنا ذلك على أن

الفعل كان على الفور، وإنما كان فيه تراخ وإبطاء)" (ابن الأثير ١٣/٣)، ويعلل ذلك أن الألفاظ دالة على المعاني فيقول: "وبيان ذلك من وجهين: أحدهما أني أقول: فائدة وضع الألفاظ أن تكون أدلة على المعاني، فإذا وردت لفظة من الألفاظ في كلام مشهود له بالفصاحة والبلاغة، فالأولى أن تحمل تلك اللفظة على معنى، فإن لم يوجد معنى بعد التنقيب والتنقير والبحث الطويل قيل: هذه زائدة دخولها في الكلام كخروجها منه، ولما نظرت أنا في هذه الآية وجدت لفظة "أن" الواردة بعد "لما" وقبل الفعل دالة على معنى، فكيف يسوغ أن يقال: إنها زائدة؟" (ابن الأثير ١٣/٣-١٤)

ولعل الذي جعل النحاة يحكمون على اللفظ بالزيادة هو ما كان سائداً عندهم بما يسمى أصل المعنى، أو المعنى الذهني المجرد، المتمثل في إسناد الفعل إلى الفاعل، أو إسناد الخبر إلى المبتدأ، حيث يعبر عن معنى تام ذي فائدة، أما الزائد فلا يؤدي معنىً أصلياً، أو دوراً في المعنى الأساسي، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾ (سورة المائدة ٧٣)، فإن "مِنْ" زائدة عند النحاة؛ لأنها لم تؤد معنىً أصلياً، أو دوراً في المعنى الأساسي، بل زيدت لتأكيد النفي. (١١)

ولعل من الأهمية بمكان أن نذكر أن لحروف الزيادة أهمية في تحقيق المطالب البلاغية، فليس المراد بها خلو الكلمة من كل فائدة، وإنما ذلك تعبير اصطلاحي يطلق على الكلمة إذا لم تستعمل في شيء من معانيها الوضعية اللغوية، بل يكون إيرادها في الكلام لإفادة أمر بلاغي تقضي البلاغة بمراعاته، وهو تقوية المعنى المراد من التركيب وتوكيده.

موقف علماء التفسير من الزيادة:

أما المفسرون فنجدهم قد وافقوا علماء النحو في هذه المسألة، ولكن على حذر، فقبلوا وقوع الزيادة في بعض المواضع، وأوّلوا بعضاً منها لتجنب القول بالزيادة خشية أن يحكموا بوقوع الحشو في كتاب الله، ولعل العلامة الزركشي أفرد في كتابه "البرهان في علوم القرآن" باباً وسماه "الزيادة"، فيقول: "والأكثرون ينكرون إطلاق هذه العبارة في كتاب الله ويسمونه التأكيد، ومنهم من يسميه بالصلة ومنهم من يسميه المقحم،...، واعلم أن الزيادة واللغو من عبارة البصريين والصلة والحشو من عبارة الكوفيين" (الزركشي ٧٢/٣).

ونجد بعض المفسرين عند قبولهم بوجود الزيادة في الكتاب العزيز، قد تبنوا مفهوم النحاة للزيادة فيما يتعلق بأصل المعنى وأصل التركيب، "وقد اختلف في وقوع الزائد في القرآن فمنهم من أنكره، قال الطرطوسي في "العمدة": "زعم المبرد وثعلب ألا صلة في القرآن"، والدهماء من العلماء والفقهاء والمفسرين على إثبات الصلات في القرآن، وقد وجد ذلك على وجه لا يسعنا إنكاره فذكر كثيراً." (الزركشي ٧٢/٣).

وذهب بعض المفسرين إلى أن حروف الزيادة تمثل عناصر القوة في الجملة، فيقول الزمخشري معلقاً في تفسيره على قوله تعالى: ﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلاَّ تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَلَقْتَهُ مِنْ طِينٍ﴾ (سورة الأعراف ١٢)، ("لا" في "أَلَّا تَسْجُدَ" صلة بدليل قوله: ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي، ومثلها: ﴿لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ (سورة الحديد ٢٩) بمعنى ليعلم، فإن قلت: ما فائدة زيادتها؟ قلت: توكيد معنى الفعل الذي تدخل عليه وتحقيقه؛ كأنه قيل: ليتحقق علم أهل الكتاب، وما منعك أن تحقق السجود وتلزمه نفسك؟ إذْ أَمَرْتُكَ لأن أمري لك بالسجود أوجبه عليك إيجاباً وأحتمه عليك حتماً لا بدّ لك منه). (الزمخشري ٨٩/٢)

ويتبين لنا أن مفهوم الزيادة عند النحاة لا يختلف كثيراً عنه عند البلاغيين والمفسرين، من حيث صلة الكلمة بأصل التركيب وأصل المعنى، ولما قصد النحاة بالزيادة لم يقصدوا بها خلو الكلمة الزائدة من المعنى خلواً تاماً، حتى وإن قالوا دخولها كخروجها، إلا أنهم بحثوا في المعنى، وحكموا على عناصر الجملة من حيث صلتها بعضها ببعض في الإعراب، فحكمهم على اللفظ بالزيادة لا يكون إلا إذا استقام تركيب الجملة بوجودها وعدمه. ونلاحظ أن البلاغيين والمفسرين قد ربطوا الزيادة بالمعنى العام، فالألفاظ عندهم أوعية يُصبُ فيها المعنى، وحاولوا جاهدين إبراز ما فيها من نواح بيانية وجمالية، وما فيها من إعجاز فيما يتصل بالأسلوب القرآني.(١٢)

الغرض من الزيادة وأهميتها:

ليست الزيادة عبثًا، وليست نافلة من القول ولا خلواً من الفائدة، فلو أن الزيادة تجردت من الدواعي الدلالية ولم تضف شيئاً جديداً يتطلبه السياق وتستدعيه الدلالة، لأصبحت حشواً يفسد المعنى وتكراراً وإطناباً لا طائل من ورائه، ولا يجنى من ورائه إلا السأم والملل والركاكة في الأسلوب.

ولكن إذا كانت الدلالة هي المحرك والباعث على تركيب الجملة واستدعت زيادة عنصر أو أكثر لغرض دلالي معين أو إضفاء قيمة فنية محددة زائدة على المعنى الأصلي، فهنا تصبح الزيادة مؤثرة في المعنى، كما أنها تؤدي دوراً دلالياً. وللزيادة غرض رئيس، وهو التوكيد والتقوية(١٣)، ومن الممكن أن ينبثق عن هذا الغرض بعض الأغراض الأخرى الفرعية، وذلك بحسب طبيعة العنصر الزائد ودوره في الجملة، فالزيادة ليست عبئاً على الكلام، وإنما المراد بكونها زائدة؛ أنها زائدة عن التركيب الأصلي النحوي للجملة، ولكن وجود العنصر له دوره في فهم الجملة وتوضيح معناها، وما يدلل على صحة ذلك وجود هذه الظاهرة في القرآن الكريم المعجز، وكلام سيد المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أفصح من نطق بالضاد، وتوارد ذلك في الشعر العربي قديمه وحديثه، وفي كلام الفصحاء والبلغاء، فالزيادة تقيد المعنى بلا شك، لكن لها فائدة عارضة لا تغير من أصل المعنى الكائن قبل الزيادة، ولكن تضيف إليه معنى ودلالة لم تكن له قبل الزيادة، قال الإمام السيوطي: "وقال: والغرض بزيادة هذه الحروف عند سيبويه التأكيد، قال عند ذكره: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾(سورة المائدة ١٣)، فهي لغو في أنها لم تحدث إذ جاءت شيئاً لم يكن قبل أن تجيء من العمل وهو توكيد الكلام" (السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٤٨/١)، ويعلق المبرد على "ما" في هذه الآية بقوله: "هي فيه زائدة مؤكدة لا يَخِلُّ طرحها بالمعنى". (المبرد: المقتضب ٤٨/١)

القيمة الدلالية للزيادة في السياق:

تضفي حروف الزيادة على السياق النحوي لمسات من الجمال اللفظي والجمال المعنوي في تركيب الجملة، فمن الفوائد المعنوية كما سبق وأشار إليه الباحث زيادة المعنى وتوكيده وتقويته، وهناك لمسات جمالية أخرى، وقيم دلالية ذكرها النحاة والبلاغيون خلال حديثهم عن حروف الزيادة، ومن هذه القيم الدلالية للزيادة بعض الفوائد اللفظية الموسيقية، كمراعاة الوزن والقافية وحركة حرف الروي والفواصل، "ومذهب غيره أنها زيدت طلباً للفصاحة، إذ ربما لم يتمكن دون الزيادة للنظم والسجع وغيرهما من الأمور اللفظية، فإذا زيد شيء من الزوائد تأتي له وصلح" (السيوطي: الأشباه والنظائر ٢٤٨/١)، وتتجلى القيمة الدلالية أكثر عندما تجتمع الفوائد اللفظية والمعنوية، كمراعاة شكل التركيب اللفظي من جهة ومراعاة ما يقتضيه المعنى وتتطلبه الدلالة من جهة أخرى، حيث إن الألفاظ أدلة

المعاني[١٤]، وهي بدورها تحتاج إلى الألفاظ لتوضيح مرادها، فالعلاقة بينهما علاقة المعنى بالمبنى، فلا شك أن الزيادة في المبني تؤكد في المعني.

أولاً: عارض الزيادة في حرف أحادي البناء: ونتناول فيه القضايا الآتية:

١. تنوين الممنوع من الصرف

٢. زيادة الباء

٣. زيادة اللام

١- تنوين الممنوع من الصرف:

من الظواهر النحوية التي تناولها النحاة مسألة صرف ما لا ينصرف، أي زيادة نون ساكنة في آخر الاسم الممنوع من الصرف لفظاً لا خطاً لغير التوكيد[١٥]، على خلاف الأصل، إذ الممنوع من الصرف هو المسلوب منه التنوين[١٦]، لذا كان تنوينه من قبيل زيادة حرف أحادي البناء، "فصل الزيادة، وهي منحصرة في: زيادة حركة، وزيادة حرف، وزيادة كلمة، وزيادة جملة، وأما زيادة الحرف فمنها: إلحاقك التنوين فيما لا ينصرف، رداً إلى أصله من الصرف". (ابن عصفور ١٧-٢٢).

وقد ورد صرف الممنوع من الصرف في التراث العربي شعره ونثره، وقد ذكر بعض العلماء أن صرف الممنوع من الصرف مطلقاً في الاختيار لغة لبعض العرب[١٧]، ومسألة صرف ما لا ينصرف قد يكون وجوباً أو جوازاً، وذلك على النحو الآتي:

- وجوب تنوين ما لا ينصرف: وذلك في حالتين:

أ. أن يكون أحد السببين المانعين له هو: "العلمية"، ثم زالت بسبب تنكيره، وبقي بعد زوالها العلة الأخرى وحدها "وهي: إما التأنيث، أو الزيادة، أو العدل، أو وزن الفعل، أو العجمة، أو التركيب، أو ألف الإلحاق المقصورة"؛ لأن هذه العلة الثانية الباقية لا تكفي وحدها لمنع الصرف بعد زوال العلمية، فيجب تنكير الاسم إن لم يوجد مانع آخر، "وما أحد سببيه أو أسبابه العلمية فحكمه الصرف عند التنكير، كقولك: "رُبَّ سُعادٍ وقَطامْ" لبقائه بلا سبب، أو على سبب واحد" (الزمخشري: المفصل في صنعة الإعراب ٣٦)، ويسمى التنوين في هذه الحالة تنوين التنكير، وهو اللاحق للأسماء الممنوعة من الصرف، أو بعض الأسماء المبنية للدلالة على أنها نكرة، وليست معرفة.

قال بذلك أبو حيان ، فمثلاً عند حديثه عن الممنوع من الصرف بسبب العدل في الأسماء التي على وزن "فَعَال"، نحو "حذام"، و"سكاب"، يقول: "وفي الترشيح: إن نكّرت شيئاً من هذه صرفته؛ لأنه إنما عُدِل حال التعريف، فإذا زال عنه ثقل العدل صرفت، تقول: "هذه حَذَامُ، وحَذَامٌ أُخرى" انتهى". (أبو حيان: ارتشاف الضرب ٨٧١/٢)

ويقول ابن يعيش بعد عرضه للمنوع من الصرف بسبب العلمية والتركيب، نحو: "حضرموت": (فإن نكّرته صرفته، تقول: "هذا حضرموتُ وحضرموتٌ آخر"، منعت الأول الصرف؛ لأنه معرفة، وصرفت الثاني؛ لأنه نكرة؛ لأنه لما زال التعريف، بقيت علة واحدة، وهو التركيب، فانصرف)(١٨٤/١)، ويقول في موضع آخر: (فهذه الستة إحدى علتيها: التعريف، فإذا نُكّرت زالت إحدى العلتين، وهو التعريف، فبقيت علة واحدة، فينصرف، فتقول: "هذا إبراهيمُ وإبراهيمٌ آخر، وأحمدُ وأحمدٌ آخر، وعُمرُ وعمرٌ آخر، وعثمانُ وعثمانٌ آخر"، و"هذا بعلبكُ وبعلبكٌ آخر، وهذا حمزةُ وحمزةٌ آخر").(١٩٢/١)

ويقول أبو البقاء العكبري في تعليقه على صرف "يغوث"، و"يعوق"، في قراءة من صرفهما في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ

وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (سورة نوح ٢٣): (وأما "يغوث، ويعوق" فلا ينصرفان لوزن الفعل والتعريف، وقد صرفهما قوم على أنهما نكرتان). (العكبري: التبيان في إعراب القرآن ١٢٤٢/٢)

ولهذا تدخل عليه "رب" وهي لا تدخل إلا على النكرات في الأعم الأغلب، فتقول: "رُبَّ فاطمةٍ قابلتُ"، أو "رُبَّ عثمانٍ..."، أو "رُبَّ عُمرٍ..."، أو "رُبَّ يزيدٍ..."، أو "رُبَّ إبراهيمٍ..."، أو "رُبَّ معديكربٍ..."، بالجر الكسرة مع التنوين في هذه الأنواع؛ وذلك لذهاب أحد موجبَي المنع، وهو: العلمية.(١٨)

ب. أن يكون الاسم مصغراً، وقد أدى تصغيره إلى إزالة أحد السببين المانعين من صرفه؛ (فإذا أزال ياءُ التصغير أحد سببيه صُرف، نحو: "عُمَير"، و"شُحَير"، و"شُمَير"، و"عُلَيق"، و"سُرَيحين"، و"جُنَيدل"، فلو صُغِّرَ الأعجمي تصغير الترخيم نحو: "بُريه" في إبراهيم صُرِف) (أبو حيان: ارتشاف الضرب ٨٩١/٢). فتصغير "عمر" على: "عمير"، وتصغير: "أحمد" تصغير ترخيم على: "حميد"؛ فإن هذا التصغير جعل الاسم على صورة لا يصح منعها من الصرف؛ فكلمة: "عمير" ليست كـــ"عمر" الممنوعة من الصرف للعلمية والعدل، فلا سماع في عمير، ولا عدل فيها، وكلمة: "حميد" ليست على وزن الفعل؛ فهي فاقدة لسبب الثاني الذي لا بد منه مع العلمية، بخلاف "أحمد" ففيه السببان"، وفي هذه الحالة يجر الاسم بالكسرة مع التنوين وجوبا؛ إذ يجري عليه حكم المنصرف كاملا؛ إن لم يمنع مانع آخر. (١٩)

– جواز تنوين ما لا ينصرف: وذلك في حالتين:

أ. **إرادة التناسب:** ويكون ذلك في آخر الكلمات المتجاورة، أو المختومة بسجعة، أو بفاصلة في آخر الجمل؛ لتتشابهٍ في التنوين؛ لأن للتناسب إيقاعاً عذباً على الأذن، وأثراً في تقوية المعنى، وتمكينه في نفس السامع والقارئ، "وأما صرف ما لا ينصرف للتناسب فكثير" (ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٥١٣/٣)، وفي القرآن الكريم أمثلة على ذلك كثيرة، ومن الأمثلة كلمة: "سلاسلا" وهي ممنوعة من الصرف لأنها من صيغ منتهى الجموع، حيث قرئت بالتنوين في قراءة نافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي(٢٠)، قال تعالى: ﴿إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلا وَأَغْلالًا وَسَعِيرًا﴾ (سورة الإنسان ٤)، فقد نُونت الكلمة مراعاة للتنوين في كلمة "أغلالاً" التي تليها وتجاورها، وكذلك كلمة: "قواريرا"، حيث قرأ نافع وأبو بكر والكسائي بالتنوين في الموضعين(٢١)، وهي ممنوعة من الصرف كونها من صيغ منتهى الجموع، يقول تعالى: ﴿وَيُطَافُ عَلَيْهِمْ بِآنِيَةٍ مِنْ فِضَّةٍ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرَا، قَوَارِيرَ مِنْ فِضَّةٍ قَدَّرُوهَا تَقْدِيرًا﴾ (سورة الإنسان ١٥، ١٦)، فقد نونت كلمة "قواريرا" الأولى مراعاة للتنوين في آخر الجملة التي قبلها، ومراعاة لآخر الجملة التي بعدها، ونونت كلمة: "قواريرا" الثانية مراعاة لقوارير الأولى، ومراعاة لنهاية الآية السابقة، فإنها منونة أيضاً، ومن الأمثلة أيضاً قراءة الأعمش(٢٢)، والأشهب العقيلي(٢٣): "يغوث"، و"يعوق" منونتين في قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا لا تَذَرُنَّ آلِهَتَكُمْ وَلا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلا سُوَاعًا وَلا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾ (سورة نوح ٢٣)، فـــ(يغوث ويعوق) ممنوعان من الصرف للعلمية ووزن الفعل، وقرىء: "ولا يغوثاً ويعوقاً" مصروفين، وذلك لأمرين اثنين الأول منهما: إرادة التناسب إذ قبلهما اسمان منصرفان وبعدهما اسم منصرف، والأمر الآخر أنه جاء على لغة من يصرف جميع ما لا ينصرف عند عامة العرب، وذلك لغة وقد حكاها الكسائي وغيره.(٢٤)

ب. **الضرورة الشعرية:** حيث يضطر الشاعر بسببها إلى تنوين الاسم الممنوع من الصرف؛ ويتبع هذا جره بالكسرة بدل الفتحة في حالة الجر؛ قال الشاعر:

وَيَوْمَ دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ ... فَقَالَتْ: لَكَ الوَيْلاَتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي(٢٥)

فقد دخل الجر والتنوين في كلمة: "عنيزة" لضرورة الشعر، مع أنها ممنوعة من الصرف للعلمية والتأنيث.

"وصرف ما لا ينصرف في الشعر أكثر من أن يحصى، وزعم الكسائي والفراء أنه جائز في كل ما لا ينصرف إلا أفعل منك، نحو أفضل من زيد..."(ابن عصفور: ضرائر الشعر٢٤).

القيم الدلالية التي تضيفها زيادة التنوين:

إن للتنوين قيمة صوتية نغمية له دلالاته النحوية والزمنية والإيقاعية والتي ما كانت تُستفاد لولا هذا التنوين(٢٦)، ومن هذه الدلالات: التفريق بين النكرة والمعرفة، وهو ما يسمى بتنوين التنكير، والذي يلحق بعض الأسماء المبنية أو الممنوعة من الصرف للتفريق بين النكرة والمعرفة. ومن الدلالات النحوية الإيجاز في الجملة والاختصار في التركيب، وهو ما يسمى بتنوين العوض، والذي يلحق بعض الأسماء الممنوعة من الصرف والتي هي من صيغ منتهى الجموع ويكون على وزن فواعل وما يشبهه، فيكون التنوين عوضاً عن حرف محذوف، وهو الياء وذلك إذا كان الاسم منقوصاً، نحو كلمة: "جوارٍ"، و"غواشٍ".

ويظهر الدور المهم للتنوين في الدلالة على الزمن، ومثال ذلك اسم الفاعل المجرد من "أل" والإضافة، فإذا دخله التنوين فإنه يدلّ على المستقبل، وإذا لم يدخله التنوين وأضيف إلى ما بعده، فإنه يدل على الزمن الماضي، فلو قلنا: "زيدٌ ضاربٌ عمراً غداً" فالزمن هو المستقبل، فالحدث لم يقع بعد، وإنما توعد بإيقاعه، أما قولنا: "زيدٌ ضاربُ عمروٍ"، فإنه يدل على الزمن الماضي. ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَلا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فاعِلٌ ذلِكَ غَداً﴾(سورة الكهف ٢٣)، فالتنوين جعل الكلام مستقبلاً.

ومن الدلالات الصوتية والإيقاعية للتنوين أنه يستعمل عند الوصل بين الكلام، لأن الوصل قد ينتج عنه ثقل عند النطق، والتنوين يقوم بوظيفة التخفيف من حدة هذا الثقل الناتج عن الوصل، لذلك يرى ابن جني أن وجود التنوين في حالة الوصل يؤدي إلى الخفة والتمكن والفصل بين المتحركات في الإدراج، أما في حالة الوقف فيستغنى عنه ويتم حذفه، إذ الحاجة إليه عند الوصل لا الوقف. (٢٧)

ومن دلالات التنوين الطرب والترنم، الذي يؤدي إلى ضبط موسيقى الشعر وهو ما يسمى بتنوين الترنم وتنوين الغالي، حيث يختص تنوين الترنم بالقوافي المطلقة، وتنوين الغالي بالقوافي المقيدة، ويرى ابن جني أن تنوين الترنم يلحق آخر القوافي معاقباً بما فيه من الغنة لحروف اللين(٢٨)، وذلك من أجل الطرب والترنم؛ لأن العرب كانوا يستلذون الغنة في كلامهم. (٢٩)

صرف الممنوع من الصرف في خطب النبي صلى الله عليه وسلم:

- **"فَلَيْسَ لِعَرَبِيٍّ عَلَى عَجَمِيٍّ فَضْلٌ، وَلَا لِعَجَمِيٍّ عَلَى عَرَبِيٍّ فَضْلٌ، وَلَا لِأَسْوَدَ عَلَى أَبْيَضٍ وَلَا لِأَبْيَضَ عَلَى أَسْوَدَ فَضْلٌ إِلَّا بِالتَّقْوَى". (الطبراني: ١٢/١٨)**

الشاهد في قوله عليه الصلاة والسلام: "على أبيضٍ"، حيث جاء الوصف "أبيض" مصروفاً، مع أنه ممنوع من الصرف كونه على وزن "أفعل" مؤنثه "فعلاء"، واختلف النحاة

في الوصف الذي على وزن أفعل مؤنثه فعلاء، هل يصرف أم يمنع من الصرف؟ ونقل المرادي هذا الخلاف بقوله: (وأما باب أحمر ففيه أربعة مذاهب: الأول: منع الصرف، وهو الصحيح. والثاني: الصرف، وهو مذهب المبرد والأخفش في أحد قوليه، ثم وافق سيبويه في كتابه الأوسط، قال في شرح الكافية: وأكثر المصنفين لا يذكرون إلا مخالفته، وذِكرُ موافقته أولى؛ لأنها آخر قوليه. والثالث: إن سمي بأحمر رجل أحمر لم ينصرف بعد التنكير، وإن سمي به أسود أو نحوه انصرف، وهو مذهب الفراء وابن الأنباري). (المرادي ١٢٢٣/٣-١٢٢٤)، ونلاحظ في نص الخطبة ورود كلمة "أسود" أيضاً وهي على وزن "أفعل" مؤنثها "فعلاء"، وتكرار كلمة "أبيض"، ولكنهما جاءتا ممنوعتين من الصرف، ولعل الغاية من صرف كلمة "أبيض" هنا لإفادة التنكير، ليفيد بتنكيره العموم، فلا فرق في الإسلام بين امرئ أسود وامرئ أبيض أيٍّ كان هذا المرء الأبيض، والله أعلم.

- "**يَا مَعْشَرَ يَهُودَ، أَسْلِمُوا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ قُرَيْشًا**"(البهيقي ٣٠٩/٩)، وكذلك قوله: "**... وَاخْتَارَ مِنَ الْعَرَبِ مُضَرَ، وَاخْتَارَ مِنْ مُضَرَ قُرَيْشًا، وَاخْتَارَ مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ...**" (الطبراني: المعجم الكبير ٤٥٥/١٢)

نلاحظ أن كلمة "قريش" قد جاءت منونة، مع أنها اسم قبيلة وهو ممنوع من الصرف، فحقه ألا ينون، لكن أجاز النحاة صرفها إذا أريد بها الحي، كما يجوز منعها من الصرف باعتبار القبيلة، (فيجوز أن تقسم القبائل والأحياء على أقسام: قسم يتعين للقبيلة وذلك؛ يهود ومجوس علمين للقبيلتين، ويمنعان من الصرف، فإن جعلتهما جمع يهودي ومجوسي، كـــ"رومي" و"روم"، فيجوز إذ ذاك دخول "أل" عليهما، وقسم يتعين للحي، وقسم يغلب عليه اسم القبيلة، كـــ "جُذام وسدوس"، وقسم يغلب عليه اسم الحي، وهو قريش، وثقيف، وكلب، ومعد، وعاد، فيصرف وقد لا يصرف باعتبار القبيلة). (أبو حيان: ارتشاف الضرب ٨٨٤/٢)

(وأما أسماء الأحياء فنحو: معدٍّ، وقريشٍ، وثقيفٍ، وكلُّ شيء لا يجوز لك أن تقول فيه: من بني فلان، ولا هؤلاء بنو فلان، فإنمَّا جعله اسم حي، فإن قلت: لم تقول هذه ثقيفٌ، فإنهم إنما أرادوا: هذه جماعة ثقيفٍ، أو هذه جماعة من ثقيفٍ، ثم حذفوها ههنا كما حذفوا في تميمٍ، ومن قال: هؤلاء جماعة ثقيفٍ قال: هؤلاء ثقيفٌ، فإن أرادت الحيَّ ولم ترد الحرف قلت: هؤلاء ثقيفٌ، كما تقول: هؤلاء قومُك، والحيّ جينئذٍ بمنزلة القوم، فكينونة هذه الأشياء للأحياء أكثر، وقد تكون تميمٌ اسماً للحي، وإن جعلتها اسماً للقبائل فجائز حسن، ويعني قريش وأخواتها).(الكتاب ٢٥٠/٣)

وبناء على ما تقدم يرى الباحث أن كلمة "قريش" قد غلب عليها اسم الحي وليس القبيلة، فجاءت منونة، ولو أريد بها اسم القبيلة لجاءت غير منونة. ومن الشواهد التي استشهد بها سيبويه على ذلك قول الشاعر:

غَلبَ المَساميحَ الوَليدُ سَماحةً ... وكَفَى قُرَيشَ المُعْضِلاتِ وسادَهَا(٣٠)

حيث جاء الاستشهاد في هذا البيت في قوله "قريش" فقد منعه من الصرف، كونه أراد به القبيلة، فكان منعه من الصرف جاريًا على القاعدة المطردة لوجود سببين مانعين من الصرف حينئذٍ وهما العلمية والتأنيث، وما يدلل على أنه أراد القبيلة قوله بعد ذلك في البيت "وسادها" فأعاد الضمير مؤنثًا؛ فذلك يؤيد أنه عنى القبيلة.(٣١)

- "**...مَا أَنْسَاهُ بِعُكَاظٍ فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ وَهُوَ عَلَى جَمَلٍ أَحْمَرَ، وَهُوَ يَخْطُبُ النَّاسَ ...**" (الطبراني: المعجم الكبير ٨٨/١٢)

فقوله عليه الصلاة والسلام "بعكاظٍ" جاءت كلمة "عكاظ" منونة، وهي ممنوعة من الصرف، كونها اسم علم مؤنث لمنطقة في مكة، وعكاظ "هِيَ اسْمُ سُوق مِنْ أَسْواق الْعَرَبِ ومَوْسِمٌ مِنْ مَواسِمِ الْجَاهِلِيَّةِ، وكَانَتْ قَبَائِلُ الْعَرَبِ تَجْتَمِعُ بِهَا كُلَّ سَنَةٍ وَيَتَفَاخَرُونَ بِهَا ويَحْضُرُها الشُّعَرَاءُ فَيَتَنَاشَدُونَ مَا أحدثوا مِنَ الشِّعْرِ، ثُمَّ يَتفرّقون، قالَ: وَهِيَ بِقُرْبِ مَكَّةَ كَانَ الْعَرَبُ يَجْتَمِعُونَ بِهَا كُلَّ سَنَةٍ فيُقيمون شَهْرًا يَتبايَعُون وَيَتَفَاخَرُونَ وَيَتَنَاشَدُونَ، فَلَمَّا جَاءَ الإِسلام هدَمَ ذَلِكَ" (ابن منظور ٤٤٧/٧)، وما قيل على كلمة "قريش" في صرفها ومنعها من الصرف يقال كذلك على كلمة "عكاظ"، حيث لا بدَّ من مراعاة المعنى في أشباه ذلك كأسماء القبائل والبلاد، فالاسمان "جلجل"، و"عكاظ" مثلاً ينونونهما على معنى "المكان"، ويمنعونهما على معنى "الأرض" أو البلدة، أو يمكن تنوينهما على تقدير مضاف، فيكون التقدير في النص: "ما أنساه بسوق عكاظٍ".

١. **زيادة الباء:** حروف الجر في اللغة العربية ثلاثة أقسام: أصلي وزائد، وشبيه بالزائد، فالأصلي ما يحتاج إلى متعلق، مثل: ذهبتُ إلى البيت، والزائد ما يستغنى عنه إعراباً ولفظاً، ولا يحتاج إلى متعلق، وإنما جيء به للتوكيد، مثل: ما رأيت من أحد، فمن هنا زائدة، أحد مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً، والشبيه بالزائد ما لا يمكن الاستغناء عنه لفظاً ولا معنى، غير أنه لا يحتاج إلى متعلق، وهي: رُبَّ.

وقد حصر النحاة الحروف الزائدة في ثلاثة حروف هي: "من، واللام، والباء"، من بين حروف الجر، ووظيفة الزيادة في هذه الحروف هي التوكيد، فهي ذات وظيفة في المعنى مشعرة بقوة الفعل وتعميمه أو تخصيصه، وليس معنى الزيادة عدم الفائدة على الإطلاق، وهذا أوضح ما يكون في حروف الزيادة في القرآن الكريم، فهي زيادة إعرابية، وليست على أن المعنى بها وبدونها سواء، "ومعنى ذلك أن قبول الزيادة مرتبط بهذا الأصل، تفسر به الأعمال العالية، ويتاح للمبدعين والمنشيئين ويستشار فيه المعنى والتركيب، ويقبل في اقتصاد؛ لأنه خلاف الأصل ويشترط فيه تحقيق غرض بلاغي أو معنوي، حتى لا يؤول إلى فوضى في اللغة أو خروج على أصولها المقررة". (عمار ٣٥)

زيادة "الباء": ترد الباء زائدة لتدل على التوكيد، وهو الغرض الدلالي الأول للزيادة، والباء الزائدة إحدى الحالات التي تتسع لها الباء، فالباء من الحروف التي كثرت معانيها حتى بلغت ثلاثة عشر معنىً[٣٢]، وزيادتها في ستة مواضع:

أحدها: زيادتها مع الفاعل[٣٣]: وزيادتها هنا واجبة، وغالبة وضرورة، فالواجبة نحو: أحسن بزيد، والغالبة: نحو قوله تعالى: ﴿كفى بالله وكيلاً﴾ (سورة النساء ٨٢)، والضرورة كقول الشاعر:

ألم يأتيك والأنباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد [٣٤]

الثاني: زيادتها مع المفعول به: نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (سورة البقرة ١٩٥)، وقوله تعالى: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ (سورة مريم ٢٥)، وقوله: ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾. (سورة الحج ١٥)

الثالث: زيادتها مع المبتدأ: نحو قوله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾(سورة القلم ٦)، والتقدير أيكم المفتون، فالباء هنا زائدة، وذهب أبو الحسن إلى أن "أيكم" متعلق باستقرار محذوف مخبر به عن المفتون، ثم اختلف فقيل المفتون مصدر بمعنى الفتنة وقيل الباء ظرفية أي في أي طائفة منكم المفتون. [٣٥]

الرابع: زيادتها مع الخبر وهو ضربان[٣٦]:
الضرب الأول: غير موجب فيكون قياساً: نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾(سورة البقرة ٧٤)، ونحو قوله:﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾(سورة الزمر ٣٦).
والضرب الثاني: موجب فيتوقف على السماع: وهو قول الأخفش ومن تابعه، نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا﴾ (سورة يونس ٢٧)، والأولى تعليق "بمثلها" باستقرار محذوف هو الخبر.
الخامس: الحال المنفي عاملها: كقول الشاعر:
فَمَا رَجَعَتْ بِخَائِبَةٍ رِكَابُ ... حَكِيْمُ بن المُسَيِّبِ مُنْتَهَاهَا [٣٧]
فـ"خائبة" حال من ركاب، وقد زيدت الباء فيها.
السادس: التوكيد بـ"النفس والعين": نحو: جاء الرجل بنفسه، وحفظت القصيدة بعينها[٣٨]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾(سورة البقرة ٢٢٨).
زيادة الباء في خبر ليس في خطب الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم:

- **"يَا أَيُّهَا النَّاسُ، اسْمَعُوا، وَاعْقِلُوا، وَاعْلَمُوا أَنَّ لِلَّهِ عِبَادًا لَيْسُوا بِأَنْبِيَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ، يَغْبِطُهُمُ الْأَنْبِيَاءُ وَالشُّهَدَاءُ عَلَى مَجَالِسِهِمْ.."** (ابن المبارك ٢٤٨/١)

- **"...أَلَا إِنَّ مَا هُوَ آتٍ قَرِيبٌ، وَإِنَّمَا الْبَعِيدُ مَا لَيْسَ بِآتٍ، أَلَا إِنَّمَا الشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ فِي بَطْنِ أُمِّهِ، وَالسَّعِيدُ مَنْ وُعِظَ بِغَيْرِهِ.."**. (ابن ماجة ١٨/١)

- **"إِنَّهُ كَائِنٌ بَعْدِي سُلْطَانٌ فَلَا تُذِلُّوهُ، فَمَنْ أَرَادَ أَنْ يُذِلَّهُ فَقَدْ خَلَعَ رِبْقَةَ الْإِسْلَامِ مِنْ عُنُقِهِ، وَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ مِنْهُ تَوْبَةٌ حَتَّى يَسُدَّ ثُلْمَتَهُ الَّتِي ثَلَمَ، وَلَيْسَ بِفَاعِلٍ، ثُمَّ يَعُودُ فَيَكُونُ فِيمَنْ يُعِزُّهُ "**. (أحمد بن حنبل ٣٦٤/٣٥)

نلاحظ في الشواهد السابقة مجيء الباء الزائدة في خبر ليس، في قوله: "ليسوا بأنبياء"، و"ليس بآت"، و"ليس بمقبول"، و"ليس بفاعل"، و"ليس بأعور"، وجاءت الباء زائدة هنا لتفيد توكيد المعنى وتقويته، وللمبالغة في نفي الخبر، يقول أبو حيان في تفسيره قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ (سورة البقرة ٨)، "وإنما زيدت الباء في الخبر للتأكيد، ولأجل التأكيد في مبالغة نفي إيمانهم" (أبو حيان: البحر المحيط ٩٠/١)، ويرى الإمام السيوطي أن الفائدة والغاية الدلالية التي تجنى من زيادة الباء في الخبر المنفي بـ"ليس"، أو المنفي بـ"ما"، هي "رفع توهم أن الكلام موجب لاحتمال أن السامع لم يسمع النفي أول الكلام فيتوهمه موجباً فإذا جيء بالباء ارتفع التوهم" (السيوطي: همع الهوامع ٤٦٣/١)، أما إذا كان الخبر موجباً لم تدخل الباء في الخبر المنفي، نحو قولنا: "ليس زيدٌ إلا قائماً"، و"ما زيدٌ إلا قائمٌ".[٣٩]
زيادة الباء في المفعول به: ومن ذلك قوله عليه الصلاة والسلام:

- **"...إِنَّ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ آيَتَانِ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ وَلَا لِحَيَاتِهِ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ..."**. (أبو يوسف ٥٤/١)

- **"يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، إِنَّ هَذَا يَوْمٌ جَعَلَهُ اللَّهُ عِيدًا لِلْمُسْلِمِينَ، فَاغْتَسِلُوا، وَمَنْ كَانَ عِنْدَهُ طِيبٌ فَلَا يَضُرُّهُ أَنْ يَمَسَّ مِنْهُ، وَعَلَيْكُمْ بِالسِّوَاكِ"**. (الشافعي ٦٣/١)

- **"أَنَا مُحَمَّدٌ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ ... فَاسْمَعُوا وَأَطِيعُوا مَا دُمْتُ فِيكُمْ، فَإِذَا ذُهِبَ بِي، فَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللهِ، أَحِلُّوا حَلَالَهُ، وَحَرِّمُوا حَرَامَهُ"**. (أحمد بن حنبل ١٧٩/١١)

نلاحظ في الشواهد السابقة من خطب النبي صلى الله عليه وسلم مجيء الباء الزائدة في المفعول به، وذلك في قوله: "بالصلاة"، و"بالسواك"، و"بكتاب الله"، و"بالصوم"،

و"بالجماعة"، ودخولها في المفعول به في مثل هذه النماذج للتوكيد وبيان أهمية هذه الأمور، حيث جاءت الباء زائدة في أمور محمودة، يريد النبي صلى الله عليه وسلم أن يبين أهميتها، ويحث أصحابه عليها ويغريهم بها، فجاءت الباء لتأكيد هذا المعنى، وبيان أهمية الشيء المغرى به، كما أن قوله: "عليكم" جاءت اسم فعل بمعنى "الزموا"، فيكون الاسم الذي دخلت فيه الباء الزائدة مفعولاً به لاسم الفعل، على أرجح الآراء(٤٠)، يقول أبو حيان في تفسيره لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾(سورة المائدة ١٠٥)، "وعليكم: من كلم الإغراء وله باب معقود في النحو وهو معدود في أسماء الأفعال، فإن كان الفعل متعدياً، كان اسمه متعدياً، وإن كان لازماً، كان لازماً، وعليكم: اسم لقولك: "الزم"، فهو متعدٍ، فلذلك نصب المفعول به، والتقدير هنا: "عليكم إصلاحَ أنفسكم"، أو "هداية أنفسكم"، وإذا كان المغرى به مخاطباً، جاز أن يؤتى بالضمير منفصلاً فتقول: "عليك إياك"، أو يؤتى بالنفس بدل الضمير، فتقول: "عليك نفسك" كما في هذه الآية" (أبو حيان: البحر المحيط ٣٨٨/٤)، كما أجاز النحاة دخول الباء الزائدة على المفعول به بعد اسم الفعل "عليك"، (فعليك بمعنى الزم ويتعدى بنفسه، قال الله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ وبالباء تقول: "عليك بزيد") (المرادي ١١٦٤/٣)، (أما "عليك" فإنه يتعدى، قال تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾؛ أي: "الزموا أنفسكم"، ويتعدى بالباء، تقول: "عليك بزيدٍ"، وقدّره بعضهم: "خذ زيداً من عليك"، وبعضهم: "أمسك عليك زيداً"). (أبو حيان: ارتشاف الضرب ٢٣٠٩/٥)

وذهب العكبري إلى جواز نصبه على أنه مفعول به لاسم الفعل، غير أنه قدم الرفع على النصب، على أنه مبتدأ مؤخر، وخبره قوله "عليكم"، يقول: "وفي حديثه: "عليك السمع والطاعة" بالرفع على أنه مبتدأ وما قبله الخبر،...، وإن جاء في بعض الروايات منصوباً فهو على الإغراء، كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾" (العكبري: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ١٤٧)، ونقل أبو حيان عن الزمخشري هذا الرأي أيضاً، إذ يقول: "وحكى الزمخشري عن نافع أنه قرأ: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ﴾ بالرفع وهي قراءة شاذة تخرج على وجهين: أحدهما يرتفع على أنه مبتدأ وعليكم في موضع الخبر والمعنى على الإغراء، والوجه الثاني أن يكون توكيداً للضمير المستكن في "عليكم"، ولم تؤكد بمضمر منفصل إذ قد جاء ذلك قليلاً، ويكون مفعول "عليكم" محذوفاً لدلالة المعنى عليه، والتقدير: "عليكم أنفسكم هدايتكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم". (أبو حيان: البحر المحيط ٣٨٨/٤)

- "...**فَغُلِّقَتِ الْأَبْوَابُ دُونَهُ، فَجَاءَتْهُ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَأَخَذَتْ بِيَدِهِ فَأَدْخَلَتْهُ الْجَنَّةَ**". (أحمد بن حنبل ١١/٣٢)
- "**أَلَا يَا أَيُّهَا النَّاسُ، ...، وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللهِ تَعَالَى...**". (أحمد بن حنبل ١١/٣٢)

في الشاهدين السابقين نلاحظ مجيء الباء الزائدة في الفعل "أخذ"، حيث إن الفعل "أخذ" يتعدى إلى مفعوله بنفسه، فتكون الباء زائدة، "أَخَذَ تَنَاوَلَ وَبَابُهُ نَصَرَ وَ"الْإِخْذُ" بِالْكَسْرِ الِاسْمُ، وَالْأَمْرُ مِنْهُ (خُذْ) وَأَصْلُهُ اؤْخُذْ، إلَّا أَنَّهُمُ اسْتَثْقَلُوا الْهَمْزَتَيْنِ فَحَذَفُوهُمَا تَخْفِيفًا، وَكَذَا الْقَوْلُ فِي الْأَمْرِ مِنْ أَكَلَ وَأَمَرَ وَشِبْهِهِ، وَيُقَالُ خُذِ الْخِطَامَ وَخُذْ بِالْخِطَامِ بِمَعْنًى" (ابن منظور٤٧٣/٣)، وزيادة الباء هنا كزيادتها في المفعول به في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ (سورة البقرة ١٩٥)، وقوله تعالى: ﴿وَشَجَرَةً تَخْرُجُ مِن طُورِ سَيْنَآءَ تَنبُتُ بِالدُّهْنِ وَصِبْغٍ لِّلْآكِلِينَ﴾ (سورة المؤمنون ٢٠)، يقول الأخفش

معقباً على قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾: "والباء زائدة نحو زيادتها في قوله ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾ وإنما هي: تنبت الدهن". (الأخفش: معاني القرآن ١/١٧٤)

واختلف النحاة والمفسرون في زيادة الباء مع المفعول به في قوله تعالى: ﴿وَلاَ تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾، حيث ذهب بعضهم إلى أنها زائدة، واعتبرها آخرون غير زائدة، (وألقى يتعدى بنفسه، قال أبو عبيدة وقوم: الباء زائدة، التقدير: "وَلَا تُلْقُوا أَيْدِيَكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ"، ويكون عبر باليد عن النفس، كأنه قيل: "وَلَا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ"،إلا أن زيادة الباء في المفعول لا ينقاس، وقيل: مفعول ألقى محذوف، التقدير: "وَلَا تُلْقُوا أَنْفُسَكُمْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ"، وتتعلق الباء بـــ "تلقوا"، أو تكون الباء للسبب، كما تقول: لا تفسد حالك برأيك).(أبو حيان: البحر المحيط ٢/٢٥٢)

ونقل العكبري آراء النحاة في الباء في قوله تعالى: ﴿تَنبُتُ بِالدُّهْنِ﴾، فمنهم من ذهب إلى أنها حال من محذوف، ومنهم من ذهب إلى أنها زائدة، وذلك لاختلافهم حول الفعل "تنبت"، فيقول: "قوله تعالى: "تنبت": يقرأ بضم التاء وكسر الباء، وفيه وجهان ؛ أحدهما: هو متعد، والمفعول محذوف، تقديره: تنبت ثمرها أو جناها؛ والباء على هذا حال من المحذوف؛ أي وفيه الدهن؛ كقولك: "خرج زيد بثيابه". وقيل: الباء زائدة، فلا حذف إذاً، بل المفعول الدهن. والوجه الثاني: هو لازم، يقال: نبت البقل، وأنبت بمعنى، فعلى هذا الباء حال، وقيل: هي مفعول؛ أي تنبت بسبب الدهن". (العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢/٩٥٢)

- **"أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ؟ رَسُولُ اللهِ مِنْ أَنْفُسِكُمْ يُنْبِئُكُمْ بِمَا كَانَ قَبْلَكُمْ، وَمَا هُوَ كَائِنٌ بَعْدَكُمْ اسْتَقِيمُوا وَسَدِّدُوا، فَإِنَّ اللهَ لَا يَعْبَأُ بِعَذَابِكُمْ شَيْئًا"** (الطبراني: المعجم الكبير ٢٢/٣٤٠)

نلاحظ في الشاهد السابق قوله: "أَلَا أُنَبِّئُكُمْ بِأَعْجَبَ مِنْ ذَلِكَ؟"، حيث جاء الفعل "أنبأ" متعدياً إلى مفعوله الثاني بحرف الجر الباء، ويجوز أن يتعدى بنفسه، فَحُكِم على الباء بالزيادة، والفعل "أنبئكم" من "نبأ"، "والنَّبَأُ: الْخَبَرُ، وَالْجَمْعُ أَنْبَاءٌ، وإِنَّ لِفُلَانٍ نَبَأً أي خَبَرًا، وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ عَنِ النَّبَإِ الْعَظِيمِ﴾ (سورة النبأ ١، ٢)، قِيلَ عَنِ الْقُرْآنِ، وَقِيلَ عَنِ الْبَعْثِ، وَقِيلَ عَنْ أَمْرِ النَّبِيِّ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ أَنْبَأَه إِيّاه وَبِهِ، وَكَذَلِكَ نَبَّأَه، مُتَعَدِّيَةٌ بِحَرْفٍ وَغَيْرِ حَرْفٍ، أي أخبر" (ابن منظور ١/١٦٢)، وفي تاج العروس أنه إذا قصد من النبأ العلم فهو يتعدى بنفسه، وإذا قصد الخبر تعدى بحرف الجر الباء، "ولتَضَمُّنِه معنى الخَبَر يُقَال: "أَنْبَأْتُه بِكَذَا"، ولتَضَمُّنه معنى العِلْم يُقَال: "أَنْبَأْتُه كَذَا"،...، وَقد أَنْبَاه إِيَّاه إِذا تضمَّن مَعْنَى العِلْم، وأَنبأ بِهِ إِذا تَضَمَّن معنى الخَبَر؛ أَي: أَخْبَره، كـــ"نَبَّأَهُ" مشدَّداً...". (الزبيدي ١/٤٤٣)

ويعلق الشيخ السَّمِين فِي الدر المصون، في تفسيره لقوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَائِكَةِ فَقَالَ أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ (سورة البقرة ٣١)، بقوله: "الإنباءُ: الإخبارُ، وأصلُ "أنبأ" أن يتعدَّى لاثنين ثانيهما بحرفِ الجر كهذه الآية، وقد يُحْذَفُ الحرفُ، قال تعالى: ﴿مَنْ أَنبَأَكَ هذا﴾ (سورة التحريم ٣)؛ أي: بهذا وقد يتضمَّن معنى "أعْلَم" اليقينية، فيتعدَّى تعديتَهَا إلى ثلاثةِ مفاعيل، ومثلُ أنبأ: نَبَّأ وأخبر، وخبَّر وحدَّث".(١/٢٦٤)

وعلى ذلك يرى الباحث أن الفعل "أنبأ" بمعنى "أخبر"، كغيره من الأفعال المتعدية إلى مفعولين فيتعدى إلى الثاني بنفسه، ويجوز أن يتعدى إلى الثاني بالباء، فعندها يحكم على هذه الباء بالزيادة؛ لأن حذفها لا يغير في بناء الجملة أو معناها.

- "...**إِنِّي لَسْتُ هُنَاكُمْ، إِنِّي دَعَوْتُ بِدَعْوَةٍ أَغْرَقَتْ أَهْلَ الْأَرْضِ، وَإِنَّهُ لَا يُهِمُّنِي الْيَوْمَ إِلا نَفْسِي...**" (أحمد بن حنبل ٤/٣٣٠)

نلاحظ في الشاهد السابق دخول الباء الزائدة في المفعول المطلق في قوله: "دعوت بدعوة"، حيث إن التقدير: "دعوت دعوةً أغرقت أهل الأرض"، ومثال دخول الباء الزائدة في المفعول المطلق قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا﴾ (سورة البقرة ١٣٧)، (وأما قراءة الجمهور، فخرجت الباء على الزيادة، والتقدير: "إيمَانًا مِثْلَ إِيمَانِكُمْ"، كما زيدت في قوله: ﴿وَهُزِّي إِلَيْكِ بِجِذْعِ النَّخْلَةِ﴾ وتكون ما مصدرية)(أبو حيان: البحر المحيط ١/٦٥٢)، "وقد تؤولت قراءة الجماعة على زيادة الباء في المفعول المطلق؛ أي: إيمَانًا مثل إِيمَانكُمْ بِهِ"(ابن هشام: مغني اللبيب ٢٣٨)

٢. **زيادة اللام:** اللام من حروف المعاني التي تناولها النحاة بالدراسة والتحليل، وقد ذُكِرَ لها أكثر من أربعين معنىً[٤١]، وأفرد بعض النحاة لها مصنفات، حيث أفرد الزجاجي كتاباً مختصاً باللام، وأطلق عليه "اللامات"، والذي يعنينا في هذا الموضع اللام الزائدة، وتكون زائدة للتوكيد وتقوية المعنى، وهي أنواع:

- **اللام المعترضة بين الفعل المتعدي ومفعوله:** "وهذه اللام تدخل على المفعول فلا تغير معناه؛ لأنها لام إضافة والفعل معها يجري مجرى مصدره" (المبرد: المقتضب ٢/٣٧)، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدِفَ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي تَسْتَعْجِلُونَ﴾(سورة النمل ٧٢)، حيث يقول أبو حيان عن اللام أنها قد تكون زائدة: "أو مزيداً اللام في مفعوله لتأكيد وصول الفعل إليه، كما زيدت الباء في: ﴿وَلا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾" (أبو حيان: البحر المحيط ٨/٢٦٤)[٤٢]. ومنه قول الشاعر:

وَمَلَكْتَ ما بَيْنَ الْعِراق ويَثْرب ... مُلْكاً أجارَ لِمُسلِمٍ ومُعاهِدِ [٤٣]

يقصد أجار مسلماً ومعاهداً.[٤٤]

- **اللام المقحمة:** وهي اللام المعترضة بين المتضايفين، وذلك نحو قولك: يا بؤس للحرب، والأصل: يا بؤس الحرب، فأقحمت اللام تقوية للاختصاص، ومن ذلك قولهم: لا أبا لزيد، ولا أخا له، ولا غلامي له، فاللام في هذه المواضع أقحمت تمكيناً واحتياطاً لمعنى الإضافة.[٤٥]

- **لام التقوية**[٤٦]: وهي المزيدة لتقوية عامل ضَعُفَ إما بتأخره، نحو قوله تعالى: ﴿هُدىً وَرَحْمَةٌ لِلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾ (سورة الأعراف ١٥٤)، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (سورة يوسف ٤٣)، "اللام فيه زائدة تقوية للفعل لما تقدم مفعوله عليه؛ ويجوز حذفها في غير القرآن؛ لأنه يقال: عبرت الرؤيا) (العكبري: التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٣٣) أو بكونه فرعاً في العمل، نحو قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾ (سورة البقرة ٩١)، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾ (سورة البروج ١٦)، وقد اجتمع التأخر والفرعية في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ (سورة الأنبياء ٧٨). ويعقب صاحب رصف المباني على قوله تعالى: ﴿مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ﴾، وقوله: ﴿فَعَّالٌ لِمَا يُرِيد﴾، فيقول: "واعلم أن اللام في هذين الموضعين وإن كانت زائدة، فإنما خفضت ما بعدها بالشبه لغير الزائدة؛ لأن اتصالها كاتصالها، ولفظها كلفظها، فهي في تلك بمنزلة الباء الزائدة، وقد ذُكِرت في بابها، وهذان الموضعان موقوفان على السماع، لا يجوز قياس غيرهما عليهما لشذوذهما وخروجهما عن نظائرهما". (المالقي ٢٤٧)

- **لام المستغاث:** واختلفوا فيها هل زائدة أم لا؟ ابن هشام يرى أنها ليست زائدة.[٤٧]

زيادة اللام المزحلقة في اسم إن وخبرها:

من الشواهد على زيادة اللام في اسم إن في خطب النبي صلى الله عليه وسلم قوله: "...**إنَّ فِي السَّمَاءِ لَخَبَراً، وَإنَّ فِي الْأَرْضِ لَعِبَراً،...، إنَّ لِلَّهِ لَدِيناً هُوَ أَحَبُّ إلَيْهِ مِنْ دِينِكُمُ الَّذِي أَنْتُمْ عَلَيْهِ...**" (الطبراني: المعجم الكبير ٨٨/١٢)، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: "...**وَإنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسُوقًا مَا يُبَاعُ فِيهَا، وَلَا يُشْتَرَى...**". (الطبراني: المعجم الأوسط ١٨/٦)

نلاحظ في النصين السابقين دخول اللام المزحلقة على اسم إن المؤخر في مواضع أربعة، في قوله: "إنَّ فِي السَّمَاءِ لَخَبَراً"، و"إنَّ فِي الْأَرْضِ لَعِبَراً"، و"إنَّ لِلَّهِ لَدِيناً"، و"وَإنَّ فِي الْجَنَّةِ لَسُوقًا"، واللام المزحلقة وهي لام للتوكيد، وحكم بعض النحاة عليها بالزيادة، "اللام المزحلقة: وَتَدْخل اللَّام الْمَفْتُوحَة فِي خبر إن الْمَكْسُورَة دون سَائِر أخواتها زَائِدَة مُؤَكدَة تَقول: "إن زيداً لقائمٌ"، وَلَو قلت: "لَيْت زيداً لقائم"، أَو نَحْو ذَلِك لم يجز". (ابن جني: اللمع في العربية ٤٢)

ومن الشواهد على دخول اللام المزحلقة على خبر إن قوله: "...**إنَّكُمْ لَتَعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ حَقًّا، وَأَنِّي جِئْتُكُمْ بِحَقٍّ، فَأَسْلِمُوا...**" (البخاري٦٢/٥)، وقوله عليه السلام: "...**أَلَا وَإِنِّي وَاللَّهِ قَدْ وَعَظْتُ، وَأَمَرْتُ، وَنَهَيْتُ، عَنْ أَشْيَاءَ إِنَّهَا لَمِثْلُ الْقُرْآنِ، أَوْ أَكْثَرُ...**" (أبو داود ١٧٠/٣)، وقوله عليه الصلاة والسلام: "... **وَايْمُ اللهِ إِنَّ هَذَا لَهَا لَخَلِيقٌ**". (مسلم ١٨٨٤/٤)

زيادة اللام في المفعول به: ومن الشواهد على زيادة اللام في المفعول به قوله عليه الصلاة والسلام: "**فَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، فَقُولُوا: اللهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ، يَسْمَعِ اللهُ لَكُمْ، فَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ قَالَ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ**". (أحمد بن حنبل ٤٣٦/٣٢)

نلاحظ دخول اللهم في المفعول به في قوله: "سمع الله لمن حمده"، والتقدير: "سمع الله من حمده"، ويرى الباحث أن المفعول به قد يكون محذوفاً، على نية الإضافة، والتقدير: "سمع الله دعاء من حمده"، (وأما قولهم: "سمع الله لمن حمده"، فمفعول (سمع) محذوف، لأن السمع متعلق بالأقوال والأصوات دون ما عداها، فاللام على بابها، إلا أنها تؤذن بمعنى زائد وهو الاستجابة المقارنة للسمع، فاجتمع في الكلمة الإيجاز والدلالة على المعنى الزائد وهو الاستجابة لمن حمده).(السهيلي ٢٧٢)

وكذلك قوله: "...**فَجَاءَتْهُ صِلَةُ الرَّحِمِ، فَقَالَتْ: إنَّ هَذَا كَانَ وَاصِلًا لِرَحِمِهِ فَكَلَّمَهُمْ، وَكَلَّمُوهُ وَصَارَ مَعَهُمْ**". (الهيثمي ١٧٩/٧)

في الشاهد السابق جاءت اللام زائدة في المفعول به، وهو قوله: "الرحم"، وهي مفعول به لاسم الفاعل "واصل"، والفعل (وصل) يدل على ضم شيء إلى شيء حتى يعلقه[٤٨]، ويستعمل متعدياً بنفسه، ويدل على معان كثيرة؛ فنقول: "وصل الشئ بغيره، فاتصل، ووصل الحبال بعضها ببعض، ومن ذلك في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ وَصَّلْنَا لَهُمُ الْقَوْلَ﴾ (القصص ٥١)، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ (سورة الرعد ٢١)، وقوله تعالى: ﴿وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ (سورة البقرة ٢٧)، ومنه قول الرسول ﷺ في الحديث الذي رواه ابن عمر، حيث قال: "**لعن النبي صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة والواشمة والمستوشمة**" (النووي ٤٠٥)، كما أن الفعل "وصل" يستعمل لازماً، وحينها يتعدى إلى متعلقه بحرف الجر "إلى"، أو غيره بحسب المعنى المراد، نقول: "وصل الشئ إلى الشئ، وتوصل إليه: انتهى إليه وبلغه، ووصله إليه، أوصله إليه: أنهاه إليه، وأبلغه إياه" (ابن منظور ٧٢٦/١١)، ومن ذلك قول الله تعالى:

﴿قالُوا يَا لُوطُ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ﴾ (سورة هود٨١)، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ﴾ (سورة النساء٩٠)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَى أَيْدِيَهُمْ لا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَهُمْ وَأَوْجَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً﴾ (سورة هود ٧٠)، ويفهم من ذلك أن هذا الفعل بهذه الاستعمالات يكون بمعنى الانتقال، ولا يناسب هذا المعنى إلا حرف الجر "إلى"، الذي يفيد انتهاء الغاية.

وبناء على ما تقدم فإن اسم الفاعل "واصل" كما سبق وأشار الباحث يعمل عمل فعله المتعدي فينصب المفعول به بنفسه، وتكون اللام مزيدة للتوكيد وتقوية المعنى، ويكون المعنى والتقدير: "إنَّ هذا كان واصلاً رحمَه".

ومن الشواهد أيضاً قوله: "...**إِلَّا أَنَّ اللهَ عَلِمَ مَا فِي قَلْبِي مِنْ حُبِّي لِقَوْمِي فَسَرَّنِي فِيهِمْ**". (الطبراني: المعجم الكبير١٧/٨٦)

في الشاهد السابق جاءت اللام الزائدة في المفعول به وهو قوله: "قومي"، وهي مفعول به للمصدر "حبّ" حيث أضيف المصدر إلى فاعله إلى ضمير المتكلم "الياء"، والمصدر "حبّ" يعمل عمل فعله المتعدي، فإذا أضيف إلى فاعله فإنه ينصب المفعول به، ومن ذلك قول الشاعر:

ولو أنَّ حُبّيَ أمَّ ذي الودع كلّهُ ... لأهْلِكِ مالٌ لمْ تسعهُ المسارحُ (٤٩)

فقوله: "حبّيَ أمَّ ذي الودع"، حيث أضيف المصدر "حبّ" إلى فاعله، وهو ضمير المتكلم الياء، ونصب المفعول به وهو قوله: "أمّ"، وعليه فإن اللام في قوله عليه الصلاة والسلام: "حبي لقومي" تكون مزيدة للتوكيد.

ثانياً: عارض الزيادة في حرف ثنائي البناء: ويتناول الباحث فيه:

١. زيادة مِنْ الجارة

٢. زيادة ما

١- **زيادة مِنْ** (٥٠): تأتي "من" الزائدة للتنصيص على العموم، نحو قولك: "ما جاءني من رجلٍ"، فإنه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفي الوحدة، ولهذا يصح أن يقال: "ما جاءني رجل بل رجلان"، ويمتنع ذلك بعد دخول "من". وكذلك تأتي "من" الزائدة لتوكيد العموم، نحو: "ما جاءني من أحدٍ"، أو "من ديّارٍ"، فإن "أحداً" و"ديّاراً" صيغتا عموم، "... نص سيبويه على أنها نص في العموم، قال فإذا قلت: "ما أتاني رجل" فإنه يحتمل ثلاثة معان: أحدها: أن تريد ما أتاك من رجل في قوته ونفاذه بل أتاك الضعفاء، والثاني: أن تريد أنه ما أتاك رجل واحد بل أكثر من واحد، والثالث: أن تريد ما أتاك رجل واحد ولا أكثر من ذلك". (الزركشي ٤/٤٢٢)

ويشترط النحاة في زيادة "مِن" ثلاثة أمور(٥١): أحدها: تقدم نفي أو نهي أو استفهام بـــ"هل"، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا﴾ (سورة الأنعام ٥٩)، وقوله تعالى: ﴿مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَاوُتٍ﴾ (سورة الملك ٣)، وقوله تعالى: ﴿فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ﴾ (سورة الملك ٣)، وزاد الفارسي على النفي والاستفهام الشرط، ومن ذلك قول الشاعر:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ ... وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعْلَمِ(٥٢)

والثاني: تنكير مجرورها، والثالث: أن يكون مجرورها فاعلاً في الأصل، نحو قوله تعالى: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ مُحْدَثٍ إِلَّا اسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ﴾ (سورة الأنبياء ٢)، أو مفعولاً به، نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ﴾ (سورة مريم ٩٨)، أو مبتدأ،

نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ (سورة فاطر ٣)، ويرى سيبويه أن "مِنْ" تأتي زائدة في التمييز أيضاً، وذلك إذا صلح لمباشرتها، يقول: "وذلك قولك: "ويحَه رجلاً"، و"لله درُّه رجلاً"، و"حسبُك به رجلاً"، وما أشبه ذلك. وإن شئت قلت: "ويحَه من رجلٍ"، و"حسبُك به من رجلٍ"، و"لله درُّه من رجل"، فتدخل "مِنْ" ههنا كدخولها في كم توكيداً".(١٧٤/٢)

أما الأخفش فيرى أن "مِنْ" تأتي زائدة مطلقاً في الكلام الموجب وغيره،، حيث يعقد باباً لزيادة "مِنْ" في معاني القرآن فيقول: "باب زيادة "مِنْ": أما قوله ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ مِن بَقْلِهَا وَقِثَّآئِهَا﴾ (سورة البقرة ٦١)، فدخلت فيه "مِنْ" كنحو ما تقول في الكلام: "أهلْ البَصْرة يأكلون من البُرِّ والشَعير"، وتقول: "ذهبتُ فأصَبْتُ من الطَّعام"، تريد "شَيْئاً" ولم تذكر الشيء. وكذلك ﴿يُخْرِجْ لَنَا مِمَّا تُنْبِتُ الأَرْضُ﴾ (سورة البقرة ٦١) شيئاً، ولم يذكر الشيء وإن شئت جعلته على قولك: "ما رأيت مِنْ أحَدٍ" تريد: "ما رأيتُ أحَداً"، و"هلْ جاءك مِنْ رَجُلٍ؟"، تريد هل جاءك رَجُلٌ؟ فإن قلت: "إنما يكون هذا في النفي والاستفهام" فقد جاء في غير ذلك، قال ﴿وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ﴾ (سورة البقرة ٢٧١)، فهذا ليس باستفهام ولا نفي. وتقول: "زيدٌ مِنْ أفْضَلِها" تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: "قد كانَ مِنْ حَدِيثٍ فَخَلِّ عَنّي حتّى أذهب" يريدون: قَدْ كانَ حَديثٌ. ونظيره قولهم: "هَلْ لَكَ في كذا وكَذا" ولا يقولون: "حاجَة، و "لا عَلَيْكَ" يريدون: لا بَأسَ عَلَيْكَ). (١٠٥/١)، أما الكوفيون فيجيزون زيادتها في الموجب وغيره، غير أنهم يشترطون شرطاً واحداً وهو: تنكير مجرورها، ودليلهم قولهم: "قد كَانَ من مطرٍ"؛ أي: "قد كان مطرٌ"، وقول الشاعر:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا ... فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرُّ(٥٣)

والكلام هنا قوله: "فما قال من كاشحٍ لم يضر"، حيث جاءت "مِنْ" الزائدة في الفاعل، حيث إن أصل الكلام: "فما قال كاشحٌ لم يضر".

ونقل المرادي أن الكسائي وهشام ذهبا مذهب الأخفش في زيادتها في الكلام الموجب وغيره دون شروط، ونحا نحوهما ابن مالك، حيث يقول: "وذهب الكوفيون إلى أنها تزاد، بشرط واحد، وهو تنكير مجرورها. قلت: نقل بعضهم هذا المذهب عن الكوفيين، وليس هو مذهب جميعهم؛ لأن الكسائي وهشاماً يريان زيادتها، بلا شرط. وهو مذهب أبي الحسن الأخفش، وإليه ذهب ابن مالك؛ قال لثبوت السماع بذلك، نظماً ونثراً". (المرادي: الجنى الداني في حروف المعاني ٣١٨)

زيادة "مِنْ" في خطب النبي صلى الله عليه وسلم:

زيادة "مِنْ" في المبتدأ:

- **"مَا مِنْ عَبْدٍ يُصَلِّي عَلَيَّ إِلَّا صَلَّتْ عَلَيْهِ الْمَلَائِكَةُ مَا دَامَ يُصَلِّي عَلَيَّ فَلْيُقِلَّ الْعَبْدُ أَوْ لِيُكْثِرْ"**. (أبو داود ٤٦٠/٢)
- **"...عَلَى أَنْهَارٍ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى، وَأَنْهَارٍ مِنْ كَأْسٍ مَا بِهَا مِنْ صُدَاعٍ، وَلَا نَدَامَةٍ..."** (الطبراني: المعجم الكبير ٢١٣/١٩)
- **"...وَمَا مِنْ أَهْلِ بَيْتٍ يَرْتَبِطُونَ كَلْبًا إِلاَّ نَقَصَ مِنْ عَمَلِهِمْ كُلَّ يَوْمٍ قِيرَاطٌ، إِلاَّ كَلْبَ صَيْدٍ، أَوْ كَلْبَ حَرْثٍ، أَوْ كَلْبَ غَنَمٍ"**. (الترمذي ١٣٢/٣)
- **"مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلَّا قَدْ عُلِمَ أَوْ كُتِبَ مَقْعَدُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَمَقْعَدُهَا مِنَ النَّارِ وَشَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ..."** (أبو داود ١٢٧/١)،

في الشواهد السابقة جاء حرف الجر الزائد "مِنْ" مزيداً في المبتدأ، وذلك في قوله: "ما من عبدٍ"، و"من صداع"، و"من أهل بيت"، و"من أحدٍ"، و"من نفسٍ"، وقد جاء حرف الجر الزائد مسبوقاً بالنفي في المواضع جميعها، وكان النفي بـــ"ما"، كما جاء الاسم الذي دخلت

فيه "مِن" الزائدة نكرة، فتكون الشروط الثلاثة التي اشترطها النحاة قد توافرت فيه، فلذلك يحكم على "مِن" بأنها زائدة، ولعل زيادتها تكون لتقوية المعنى وتوكيده، والتنبيه على الأمور التي وردت في الشواهد السابقة.

زيادة "مِنْ" في اسم ليس: ومن الشواهد على دخول "مِنْ" الزائدة في اسم ليس، قوله عليه الصلاة والسلام: "**يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ، اتَّقُوا اللَّهَ، وَصِلُوا أَرْحَامَكُمْ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ ثَوَابٍ أَسْرَعَ مِنْ صِلَةِ رَحِمٍ، وَإِيَّاكُمْ وَالْبَغْيَ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مِنْ عُقُوبَةٍ أَسْرَعَ مِنْ عُقُوبَةِ بَغْيٍ...**" (الطبراني: المعجم الأوسط ١٨/٦)، وكذلك قوله عليه الصلاة والسلام: "**يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ أَمَا لَكُنَّ فِي الْفِضَّةِ مَا تَحَلَّيْنَ بِهِ، إِنَّهُ لَيْسَ مِن امْرَأَةٍ تَحَلَّى ذَهَبًا تُظْهِرُهُ إِلَّا عُذِّبَتْ بِهِ**". (أحمد بن حنبل ٢٨٨/١١)

ففي النصين السابقين جاء حرف الجر "مِن" في مواضع ثلاثة، وهي قوله: "ليس من ثوابٍ"، و"ليس من عقوبةٍ"، و"ليس من امرأةٍ"، وجاء مسبوقاً بالنفي وهو الفعل الناسخ "ليس"، كما دخل حرف الجر "من" على اسم نكرة، فلذلك يحكم عليها بالزيادة، ولعل زيادة "من" في هذه المواضع لتوكيد المعنى وتقوية، ولبيان أهمية هذه الأمور والتنبيه عليها، وحرص النبي صلى الله عليه وسلم على أصحابه وأمته، سواء أكان الأمر للتنبيه على أمر محمودٍ، كما في قوله: "فإنه ليس من ثواب أسرع من صلة الرحم"، أو التحذير من أمر مذمومٍ، كما في قوله: "فإنه ليس من عقوبة أسرع من عقوبة بغي".

زيادة "مِنْ" في اسم كان: من الشواهد على دخول "مِنْ" الزائدة في اسم كان قوله عليه السلام: "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ مَا كَانَ مِنْ حِلْفٍ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَإِنَّ الْإِسْلَامَ لَمْ يَزِدْهُ إِلَّا شِدَّةً...**". (أحمد بن حنبل ٢٨٨/١١)

فقد جاء "من" زائدة في اسم كان، والذي جعل الحكم بأنها زائدة أنها مسبوقة بنفي، ودخلت على اسم نكرة، وكون مدخولها اسم كان، لذلك كان الحكم بأنها زائدة، وزيادتها هنا للتوكيد على أمر محمود كان في الجاهلية، وهو الحلف والمعاقدة والتعاون على الحق والنصرة على الأخذ على يد الظالم الباغي.

زيادة "مِنْ" في المفعول به: يكثر دخول "مِنْ" الزائدة في المفعول به سواء أكان موجباً أم غير موجب، ومن شواهد دخول "من" في المفعول به في غير الموجب، قوله صلى الله عليه وسلم في أكثر من موضع نذكر منها:

- "...**وَأَحَلَّ لَنَا كَثِيرًا مِمَّا شَدَّدَ عَلَى مَنْ قَبْلَنَا، وَلَمْ يَجْعَلْ عَلَيْنَا مِنْ حَرَجٍ**". (أحمد بن حنبل ٣٦١/٣٨)، وقوله: "...**مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، مِنْ حَلَالٍ أَحْلَلْنَاهُ وَمَا وَجَدْنَا مِنْ حَرَامٍ حَرَّمْنَاهُ...**". (الطبراني: المعجم الكبير ١١١/٤)، وقوله: "...**ثُمَّ تُبْعَثُ الصَّائِحَةُ لَعَمْرُ إِلَهِكَ، مَا تَدَعُ عَلَى ظَهْرِهَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا مَاتَ...**" (أحمد بن حنبل ١٢١/٢٦).

في الشواهد السابقة جاء حرف الجر الزائد "مِن" في قوله: "لم يجعل علينا من حرج"، والأصل فيه: "لم يجعل علينا حرجاً"، وقوله: "ما وجدنا من حلال أحللناه، وما وجدنا من حرام حرمناه"، والأصل: "ما وجدنا حلالاً أحللناه، وما وجدنا حراماً حرمناه"، وقوله: "ما تدع على ظهرها من شيءٍ"، والأصل: "ما تدع على ظهرها شيئاً"، وقوله: "ما تدع على ظهرها من مصرع قتيل، ولا مدفن ميت"، والأصل: " ما تدع على ظهرها مصرعَ قتيل، ولا مدفنَ ميت"، والذي حكم بزيادة "مِن" هنا هو أن الكلام غير موجب، أي مسبوق بالنفي، ودخولها على النكرة، وكون الاسم الذي دخلت فيه مفعولاً به.

ولعل الفائدة من زيادة حرف الجر "من" في مثل هذه الشواهد تتمثل في تقوية المعنى وتوكيده، غير أنها تفيد فائدة أخرى، فقوله "من حرج" أفادت الشمول والعموم في كل أنواع الحرج، فلم يجعل حرجاً مهما كان هذا الحرج، عظم أم صغر، وكذلك في قوله: "من حلال" فتفيد كل أنواع الحلال، فلم يترك حلالاً إلا بيّنه، مهما كان هذا الحلال، صغيراً، أم كبيراً، وكذلك في بقية الشواهد السابقة.

- "... **اللهُمَّ ابْسُطْ عَلَيْنَا مِنْ بَرَكَاتِكَ وَرَحْمَتِكَ وَفَضْلِكَ وَرِزْقِكَ**". (أحمد بن حنبل ٢٤٧/٢٤) في النص السابق جاء حرف الجر الزائد "من" في المفعول به، وقد جاء في الموجب، حيث إنه لم يسبق بنفي، كما أنه دخل على معرف بالإضافة وهو قوله: "بركاتك"، فبعض النحاة ولعدم توافر الشروط التي اشترطها البصريون لا يحكمون على حرف الجر "من" بالزيادة، أما الأخفش وكما أشار إليه الباحث سابقاً فإنه يرى أن "من" الجارة تأتي في الموجب كذلك، ولم يشترط أي شرط لها، والفعل "ابسط" وهو الأمر من "بسط"، يتعدى إلى مفعوله بنفسه، دون الحاجة إلى حرف الجر، جاء في اللسان: (بسط: فِي أَسماء اللَّهِ تَعَالَى: الباسطُ، هُوَ الَّذِي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ وَيُوَسِّعُهُ عَلَيْهِمْ بجُوده وَرَحْمَتِهِ، ويبسُط الأَرواح فِي الأَجساد عِنْدَ الْحَيَاةِ، والبَسْطُ: نَقِيضُ القَبْضِ، بسَطَه يبسُطه بَسْطاً فانبسَط وبَسَّطَه فتبَسَّط، ...، وبسَط الشيءَ: نَشَرَهُ، وَبِالصَّادِّ أَيضاً، وبَسْطُ العُذْر: قَبوله، وانبسَط الشيءُ عَلَى الأَرض)، وعلى ذلك فالأصل في الحديث: "ابسط علينا بركاتك"، فيستقيم المعنى ولم تذكر "مِنْ"، مما يدلل على زيادتها.

- "... **اللَّهُمَّ ارْفَعْ عَنَّا الْجَهْدَ وَالْجُوعَ وَالْعُرْيَ، وَاكْشِفْ عَنَّا مِنَ الْبَلَاءِ مَا لَا يَكْشِفُهُ غَيْرُكَ...**". (ابن قيم ٤٤٣/١)

فقوله: "اكشف عنا من البلاء" جاءت من زائدة في الموجب، والفعل "اكشف" وهو الأمر من "كشف" يتعدى إلى مفعول واحد متبوع بحرف الجر"عن"، ويخرج عن التعدي إلى اللزوم ببعض أوزان الزيادة مثل: "أفعلَ" نحو قولهم: "أكْشفَ الرجلُ إكشافاً" إذا ضحك فانقلبتْ شفتُه حَتَّى تبدوَ دَرَادِرُه[٥٤]، و"تفعل" نحو: "تكشف الرجل"؛ أي: افتضح وتكشف الأمر، و"انفعل" نحو: "انكشف الشئ"؛ أي: ظهر، و"تفاعل" نحو: "تكاشف القوم"؛ أي: انكشف عيب بعضهم لبعض، و"افتعل" يكون لازماً نحو: "اكتشفت المرأة لزوجها"؛ أي: بالغت في التكشف له، ويكون متعدياً نحو: "اكتشف فلان كذا"[٥٥]، ومنه الاكتشافات العلمية.

أما المتعدي فيأتي مع المفعول به والجار والمجرور، وحرف الجر الذي يلازمه ويناسبه هو "عن"، وقد وردت في القرآن الكريم تسع مرات؛ نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ﴾ (سورة الدخان ٥٤)، وقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا كَشَفْنَا عَنْهُمُ الرِّجْزَ﴾ (سورة الأعراف ١٣٥)، وقوله تعالى: ﴿كَشَفْنَا عَنْهُمْ عَذَابَ الْخِزْيِ﴾ (سورة يونس ٩٨)، وقوله تعالى: ﴿وكشفنا عنك غطاءك﴾ (سورة ق ٢٢)، وقد يحذف منه الجار والمجرور ويبقى المفعول به، وقد تكرر هذا الأسلوب في القرآن الكريم تسع مرات نحو قوله تعالى: ﴿فَكَشَفْنَا مَا بِهِ مِنْ ضُرٍّ﴾ (سورة الأنبياء ٨٤)، وقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ (سورة الأنعام ٤١)، وقوله تعالى: ﴿إِنَّا كَاشِفُو الْعَذَابِ قَلِيلاً إِنَّكُمْ عَائِدُونَ﴾ (سورة الدخان ١٥). وقد يحذف المفعول به ويبقى الجار والمجرور، وقد ورد ذلك في القرآن الكريم مرتين نحو قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ (سورة القلم ٤٢)، فحذف هنا نائب الفاعل

الذي هو في الأصل مفعول به، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَشَفَتْ عَنْ سَاقَيْهَا﴾ (سورة النمل ٤٤).

وعلى ذلك يكون حرف الجر "مِنْ" في الشاهد السابق زائداً، كون الفعل يتعدى بنفسه، والأصل فيه يكون: "واكشف عنا البلاء"، ودليل زيادتها قوله بعد ذلك: "ما لم يكشفه غيرك"، حيث تعدى الفعل إلى الضمير المتصل الهاء بنفسه.

- **"يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِذَا جِئْتُمُ الْجُمُعَةَ، فَاغْتَسِلُوا، وَلْيَمَسَّ أَحَدُكُمْ مِنْ أَطْيَبِ طِيبٍ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ "** (أحمد بن حنبل ٢٤٧/٢٤)، فقوله: "ليمسَّ من أطيب طيب" جاء حرف الجر "مِن" مزيداً في الموجب في المفعول به "أطيب"، والفعل "يمسّ" فعل متعدٍ يتعدى إلى مفعوله بنفسه، دون الحاجة إلى حرف الجر، (مَسَّ الشَّيْءَ يَمَسُّهُ بِالْفَتْحِ "مَسًّا"، وَبَابُهُ فَهِمَ، وَهَذِهِ هِيَ اللُّغَةُ الْفَصِيحَةُ، وَفِيهِ لُغَةٌ أُخْرَى مِنْ بَابِ رَدَّ، وَرُبَّمَا قَالُوا: "مِسْتُ الشَّيْءَ" يَحْذِفُونَ مِنْهُ السِّينَ الْأُولَى وَيُحَوِّلُونَ كَسْرَتَهَا إِلَى الْمِيمِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُحَوِّلُ وَيَتْرُكُ الْمِيمَ عَلَى حَالِهَا مَقْتُوحَةً، وَ "أَمَسَّهُ الشَّيْءَ" فَمَسَّهُ) [٥٦]. (مَسَّ الشَّيْءَ مَسًّا وَمَسِيساً" مِنْ بَابِ لَبِسَ، وَأَمْسَسْتُهُ مَكَّنْتُهُ مِنْ مَسِّهِ، وَقَوْلُهُمْ: "أَمَسَّ وَجْهُهُ الْمَاءَ"، و"أَمَسَّهُ الطِّيبَ"، إِذَا لَطَّخَهُ مَجَازٌ، وَمِنْهُ: "لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَنْ يَمَسَّ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ الْمَاءِ") (المطرزي ٤٤١)، وعلى ذلك يكون حرف الجر في النص السابق مزيداً، ولعل الزيادة هنا تفيد التبعيض، أي "يمس بعض أطيب طيب"، كناية عن الشيء القليل منه، فالقليل يجزئ، ويكون الأصل فيه: "وليمس أحدكم أطيبَ طيبٍ".

زيادة "مِنْ" في المفعول به الثاني:

- **"مَنْ قَرَأَ آيَةَ الْكُرْسِيِّ دُبُرَ كُلِّ صَلَاةٍ لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِهِ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمَوْتُ، وَمَنْ قَرَأَهَا حِينَ يَأْخُذُ مَضْجَعَهُ أَمَّنَهُ اللهُ عَلَى دَارِهِ وَدَارِ جَارِهِ ...".** (البيهقي ٥٦/٤)
- **"... ثُمَّ جَاءَتْهُمُ الصَّيْحَةُ، فَأَهْلَكَ اللَّهُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِلَّا رَجُلًا كَانَ فِي حَرَمِ اللَّهِ، فَمَنَعَهُ حَرَمُ اللَّهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ".** (الطبراني: المعجم الأوسط ٣٧/٩)

الفعل "منع" من الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، وقد يتعدى إلى المفعول الثاني بنفسه، أو بحرف الجر، نقول: "مَنَعَهُ كَذَا يَمْنَعُه مَنْعاً: ضِدُّ أعْطَاهُ. قِيلَ: المَنْعُ: أنْ تَحُولَ بينَ الرَّجُلِ وبَيْنَ الشَّيءِ الذِي يُرِيدُه، ويُقَالُ: هُوَ تَحْجِيرُ الشَّيءِ، ويُقَالُ أيْضاً: مَنَعَه منْ كَذَا، وعنْ كَذَا، ويُقَالُ مَنَعَه منْ حَقِّهِ، ومَنَعَ حَقَّهُ منْهُ،لأنَّهُ يَكُونُ بمَعْنَى الحَيْلُولَةِ بينَهُمَا، والحِمَايَةِ" (الزبيدي ٢١٨/٢٢)، و(منعه الشيءَ ومنعَه منه وعنه وهو منوع ومنّاع، وامتنع منه، ومانعه، وتمانعا). (الزمخشري: أساس البلاغة٢٢٩/٢)

فالفعل منع كما يفهم من الاقتباسين السابقين يتعدى إلى مفعولين اثنين، وقد يتعدى إلى الثاني بنفسه، أو بحرف الجر، وحرف الجر إما "من"، أو "عن"، وعلى ذلك يجوز في قوله عليه الصلاة والسلام: "لَمْ يَمْنَعْهُ مِنْ دُخُولِهِ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمَوْتُ"، القول: " لَمْ يَمْنَعْهُ دُخُولَه الْجَنَّةَ إِلَّا الْمَوْتُ"، وذلك بإسقاط حرف الجر "مِن"، والمعنى واحد لم يتغير مما يؤكد زيادة حرف الجر، وذكره هنا لتقوية المعنى وتوكيده، وللتنبيه على أهمية آية الكرسي. وكذلك قوله: "فَمَنَعَهُ حَرَمُ اللَّهِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ"، يجوز إسقاط حرف الجر فنقول: "فَمَنَعَهُ حَرَمُ اللَّهِ عَذَابَ اللَّهِ".

زيادة "مِنْ" في التمييز: من الشواهد على زيادة حرف الجر "مِنْ" في المفعول المطلق، قوله عليه الصلاة والسلام: "**فَقَالَ أَهْلُ التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ: رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَقَلُّ عَمَلًا وَأَكْثَرُ أَجْرًا،**

فَقَالَ: هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ أَجْرِكُمْ مِنْ شَيْءٍ؟ فَقَالُوا: لَا، فَقَالَ: فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ". (أحمد بن حنبل ٢٢٣/١٠)

في الشاهد السابق جاء حرف الجر "مِنْ" في موضعين، وهما قوله: "من أجركم"، وقوله: "من شيء"، وذلك بعد الفعل "ظلمتكم"، وهو فعل متعدٍ، وهو بمعنى "نقصتكم"، "والظلم أيضا: النقصان، نحو قوله: ﴿وَلَمْ تَظْلِمْ مِنْهُ شَيْئاً﴾ (سورة الكهف ٣٣)، أي: لم تنقص، وكذلك: ﴿وَما ظَلَمْناهُمْ وَلكِنْ كانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ (سورة الزخرف ٧٦)؛ أي: وما نقصهم، ولكن كانوا هم النّاقصين لأنفسهم حظّهم من الجنّة والثّواب من الله، عزّ وجلّ. وكذلك: ﴿فَأُولئِكَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ وَلا يُظْلَمُونَ شَيْئاً﴾ (سورة ٦٠)، ﴿ولا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْئاً﴾ (سورة الأنبياء ٤٧)، وما أشبهه. ومنه يقال: ظلمتك حقك، أي: نقصتك"(الداني ٦٧)، فإذا كان الفعل ظلم بمعنى نقص، فالفعل "نقص" متعدٍ يتعدى إلى مفعولين، "نَقَصَ الشَّيْءُ مِنْ بَابِ نَصَرَ، وَ نُقْصَانًا أَيْضًا، وَ نَقَصَهُ غَيْرُهُ يَتَعَدَّى وَيَلْزَمُ، قُلْتُ: النَّقْصُ مَصْدَرُ الْمُتَعَدِّي وَالنُّقْصَانُ مَصْدَرُ اللَّازِمِ. وَالْمُتَعَدِّي يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ، تَقُولُ: "نَقَصَهُ حَقَّهُ"، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوكُمْ شَيْئًا﴾ (سورة التوبة ٤)" (الرازي ٣١٧/١).

فقوله: "هل ظلمتكم من أجوركم من شيء"، فالضمير المتصل "ضمير الخطاب" في قوله: "ظلمتكم" هو المفعول الأول، وقوله: "أجوركم" المفعول الثاني، حيث سبق بحرف الجر الزائد "مِنْ"، أما قوله "من شيء" فكلمة شيء تمييز، وقد جاء مسبوقاً بحرف الجر الزائد "مِنْ".

٢- زيادة (ما): تحدث النحاة عن زيادة "ما" في العربية، حيث إن زيادة "ما" لا تؤثر في التركيب النحوي، وإنما تؤثر في المعنى الدلالي، فعدم وجودها يختلف عن وجودها من جهة الدلالة لا من جهة النحو، وتأتي "ما" زائدة على أربعة أقسام، وذلك على النحو التالي:

أ. **أن تكون زائدة لمجرد التوكيد:** وهي التي دخلوها في الكلام كخروجها[٥٧]، كزيادتها بعد حروف الجر، نحو قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ (سورة آل عمران ١٥٩)، وقوله: ﴿قالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ﴾ (سورة المؤمنون ٤٠)، وقوله: ﴿مِمَّا خَطِيئاتِهِمْ أُغْرِقُوا فَأُدْخِلُوا نَاراً﴾ (سورة نوح ٢٥)، وزيادتها بعد "إن" و"إذا الشرطيتين، وهو كثير، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ﴾ (سورة الأنفال ٥٨)، وقوله: ﴿وَإِذا مَا أُنْزِلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ أَيُّكُمْ زادَتْهُ هذِهِ إِيماناً﴾ (سورة التوبة ١٢٤). ودخول "ما" بعد "من" و"عن" تكون غير كافة عن عملهما، أما دخولها بعد "الباء" فقد تكون كافة، أو غير كافة.[٥٨] ومن الشواهد على مجيء "ما" زائدة لمجرد التوكيد في خطب النبي عليه السلام قوله:

- "... **وَكَأَنَّمَا نُشَيِّعُ مِنَ الْمَوْتَى سَفَرٌ عَمَّا قَلِيلٍ إِلَيْنَا رَاجِعُونَ نُبَوِّئُهُمْ أَجْدَاثَهُمْ وَنَأْكُلُ تُرَاثَهُمْ كَأَنَّكُمْ مُخَلَّدُونَ بَعْدَهُمْ...**". (البزار ٣٤٨/١٢)

الشاهد في النص السابق في قوله عليه السلام: "عمّا قليلٍ"، حيث وقعت "ما" بين الجار والمجرور، ولم تكف حرف الجر"عَنْ" عن عمله، وهي هنا زائدة لتوكيد القلة وقصر المدة، نحو قوله تعالى: ﴿قالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نادِمِينَ﴾ (سورة المؤمنون ٤٠)، "أي عن زمن قليل، وما توكيد للقلة وقليل صفة لزمن محذوف وفي معناه قريب، قيل: أي بعد الموت تصيرون نادمين". (أبو حيان: البحر المحيط ٥٦٢/٧)

- "**أَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي سَبَبْتُهُ سَبَّةً فِي غَضَبِي، أَوْ لَعَنْتُهُ لَعْنَةً، فَإِنَّمَا أَنَا مِنْ وَلَدِ آدَمَ أَغْضَبُ كَمَا يَغْضَبُونَ، وَإِنَّمَا بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ** ...".(أحمد بن حنبل ١١٠/٣٦)

- "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَيُّمَا أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ، أَوْ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أُصِيبَ بِمُصِيبَةٍ، فَلْيَتَعَزَّ بِمُصِيبَتِهِ بِي عَنِ الْمُصِيبَةِ الَّتِي تُصِيبُهُ بِغَيْرِي، ...**".(ابن ماجة ٥١٠/١)

في الشواهد السابقة جاءت "ما" زائدة وذلك في قوله: "أيّما رجل"، و" أيّما أحد"، و"أيّما رجل"، و"أيّما امرأة"، وقد جاءة زائدة بين المضاف "أيّ" وما أضيف إليه، وزيادتها هنا كزيادتها في قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾ (سورة القصص ٢٨)، قال السمين الحلبي في تفسيره: "وفي "ما" هذه قولان، أشهرُهما: أنها زائدةٌ كزيادتِها في أخواتِها مِنْ أدواتِ الشرط، والثاني: أنها نكرةٌ، والأَجَلَيْن بدلٌ منها..." (٦٦٦/٨)، ويرى الزمخشري أن "ما" في مثل هذه التراكيب جاءت مؤكدةً للإبهام؛ أي زائدة في شياعها.[٥٩]

- "**يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّ مِنْكُمْ مُنَفِّرِينَ، فَأَيُّكُمْ مَا صَلَّى بِالنَّاسِ، فَلْيُجَوِّزْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ، وَالْكَبِيرَ، وَذَا الْحَاجَةِ** " (ابن ماجة ٣١٥/١).

في الشاهد السابق جاءت "ما" زائدة في قوله: "فأيكم ما"، وحقها أن تذكر بعد "أي" لتكون فاصلاً بين المضاف والمضاف إليه، فإذا لم تذكر بينهما فإنها تتأخر عنهما، قال ابن مالك: "وإذا زيدت "ما" مع "أي" والمضاف إليه مذكور فالأجود أن تتوسط بينهما كقوله تعالى: ﴿أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾، ويجوز أن يُجاء بها بعد المضاف إليه، كقول الشاعر:

فَأَيُّهُمَا مَا أَتْبَعَنَّ فَإِنَّنِي ... حَرِيصٌ على إِثْرِ الذِي أنا تابعُ[٦٠]

ومثله قراءة ابن مسعود –رضي الله عنه– ﴿أَيَّ الْأَجَلَيْنِ ما قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾" (ابن مالك: شرح الكافية الشافية ١٦٢١/٣)، ويبين الزمخشري الفرق بين القراءتين –قراءة الجمهور بتوسط "ما" بين المضاف والمضاف إليه، وقراءة عبد الله بن مسعود[٦١] بتأخير "ما" عن المضاف إليه– فيقول: "فإن قلت: ما الفرق بين موقعي "ما" المزيدة في القراءتين؟ قلت: وقعت في المستفيضة مؤكدةً لإبهام؛ أيّ: زائدة في شياعها، وفي الشاذة تأكيداً للقضاء، كأنه قال: أي الأجلين صممت على قضائه وجردت عزيمتي له". (الزمخشري: الكشاف في التفسير٤٠٦/٣)

ب. **أن تكون كافة:** وهي تقع بعد إنّ وأخواتها، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ سُبْحَانَهُ﴾ (سورة النساء ١٧١)، وتجعلها صالحة لأن تدخل على الفعل؛ كون "إن" وأخواتها لا تدخل إلا على الاسم، ومن الشواهد على دخول "ما" بعد إن وأخواتها، قوله عليه الصلاة والسلام:

- "**يَا بَنِي هَاشِمٍ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، ...، إِنَّمَا أَوْلِيَائِي مِنْكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُتَّقُونَ، إِنَّمَا مَثَلِي فِيكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ يُسْتَنْصَحُ فِي قَوْمِهِ، أَتَاهُمْ، فَقَالَ: يَا قَوْمِ أَتِيتُمْ غُشِيتُمْ وَاصَبَاحَاهُ، أَنَا النَّذِيرُ، وَالْمَوْتُ الْمُغِيرُ...**" (الطبراني: المعجم الأوسط ٣٤/١)
- "**... إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةُ نَبِيٍّ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُكُمْ تَنَشَّزْتُمْ لِلسُّجُودِ...**" (ابن حبان ٤٧٠/٦)
- "**...فَلَا يَتْفِلَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى، ثُمَّ لِيَعْرُكْ فَلْيُشَدِّدْ عَرْكَهُ، فَإِنَّمَا يَعْرُكُ أُذْنِيَّ الشَّيْطَانَ**". (الطبراني ١٩٩/٨)

كما أنها تقع بعد "رُبَّ"، نحو قوله تعالى: ﴿رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ (سورة الحجر٢)، يقول ابن عطية في تفسيره للآية عند حديثه عن "ربما": "وقد تكون حرفاً كافاً لـــ"رُبَّ" وموطئاً لها لتدخل على الفعل، إذ ليس من شأنها أن تدخل إلا على

الأسماء، وذلك إذا لم يكن ثم ضمير عائد،...، والظاهر في رُبَما في هذه الآية أن "ما" حرف كاف، هكذا قال أبو علي، قال: ويحتمل أن تكون اسماً، ويكون في "يَوَدُّ" ضمير عائد عليه، والتقدير: رُبَّ ودّ أو شيء يودّه الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كانُوا مُسْلِمِينَ". (ابن عطية ٣٤٩/٣)

وتقع بعد كاف التشبيه، نحو قوله تعالى: ﴿قالُوا يَا مُوسَى اجْعَلْ لَنا إِلهاً كَما لَهُمْ آلِهَةٌ قالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾ (سورة الأعراف ١٣٨)، ("ما" كافة للكاف، ولذلك وقعت الجملة بعدها) (الزمخشري: الكشاف في التفسير ١٤٩/٢)، ونقل أبو حيان عن ابن مالك أنها موصولة حرفية؛ أي: "كما ثبت لهم آلهة"، فتكون قد حذفت صلتها، كقولهم: "لا أكلمك ما إن في السماء نجماً"؛ أي: ما ثبت أن في السماء نجماً، ويكون آلهة فاعلاً بثبت المحذوفة، وقيل "ما" موصولة اسمية، و"لهم" صلتها والضمير عائد عليها مستكن في المجرور، والتقدير: "كالذي لهم"، و"آلهة" بدل من ذلك الضمير المستكن.[٦٢] وكذلك تقع ما الكافة بعد "قلّ" إذا أريد به النفي. نحو: "قلما يقول ذلك أحدٌ".[٦٣]

ومن الشواهد على مجيء "ما" زائدة بعد "الكاف" قوله عليه الصلاة والسلام: "...فَتُوِّبَ بِالصَّلَاةِ وَصَلَّى وَتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِهِ فَلَمَّا سَلَّمَ. قَالَ: "كَمَا أَنْتُمْ عَلَى مَصَافِّكُمْ"، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْنَا، فَقَالَ: "إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الْغَدَاةَ..." (أحمد بن حنبل ٤٢٢/٣٦)، فالشاهد في السابق قوله: "كما أنتم على مصافكم"، حيث جاءت "ما" زائدة بعد حرف الجر الكاف، وللنحاة في "ما" الزائدة بعد الكاف مذهبان: إعمالها، وإهمالها، فعند إعمالها تكون "ما" كافَّة لكاف التشبيه عن العمل فإنها حرف جر، كما تُكَفُّ "رُبَّ"، فيليها الجملُ الاسمية والفعلية، ويجوز إهمالها فتكون غير عاملة فلا تكف كاف التشبيه عن عملها[٦٤]، وذهب الشيخ الأزهري إلى إعمال "ما" أكثر من إهمالها، فيقول: "وتزاد "ما" بعد "رب" و"الكاف"، فيبقى العمل قليلاً، وتكفهما كثيراً،...، والغالب في "ما" إذا زيدت بعد "رب" و "الكاف" أن تكفهما عن العمل فيدخلان حينئذ على الجمل" (الأزهري ٦٦٦/١)، ومن ذلك قول الشاعر:

ونَنْصُرُ مولانا ونعلمُ أنَّه ... كما الناسُ مجرومٌ عليه وجارمٌ[٦٥]

فالشاهد قوله: "كما الناس مجروم عليه.."، برفع كلمة "الناس"، وجرها، ففي حالة الرفع تكون "ما" عاملة كافة تكف عمل حرف التشبيه "الكاف"، و"الناس" مبتدأ، وفي حالة الجر تكون "ما" مهملة غير عاملة، ويكون حرف التشبيه عاملاً فيما بعده، و"الناس" اسم مجرور.

ت. **أن تكون عوضاً: وهي ضربان:** الأول: عوض من فعل، كقولهم: "أمّا أنت منطلقاً انطلقت"، والأصل: "لأن كنتَ منطلقاً انطلقت"، فحذفت لام التعليل، وحذفت كان فانفصل الضمير المتصل بها لحذف عامله، وجيء بـــ"ما" عوضاً من كان، قال الشاعر:

أبا خُراشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَر ... فإنّ قومِيَ لم تَأكُلْهُمُ الضَّبُعُ[٦٦]

والشاهد في البيت قوله: "أمّا أنت ذا نفر"، وأصل الكلام: "فخرت علي لأنْ كنتَ ذا نفر"، فحذفت لام التعليل ومتعلقها، فصار الكلام: "أن كنت ذا نفر"، ثم حذفت كان لكثرة الاستعمال قصداً إلى التخفيف، فانفصل الضمير الذي كان متصلاً بكان؛ لأنه لم يبق في الكلام عامل يتصل به هذا الضمير، ثم عوض من "كان" بـــ"ما" الزائدة، فالتقى حرفان متقاربان – وهما نون أن المصدرية وميم "ما" الزائدة – فأدغمهما، فصار الكلام: "أما أنت ذا نفر". قال سيبويه معلقاً على هذا البيت: "فإنَّما هى "أنْ" ضُمَّت إليها " ما " وهى ما التوكيد، ولزمتْ كراهية أن يُجحفِوا بها لتكون عوضاً من ذهابِ الفعل".(٢٩٣/١)

والآخر: "عوض من الإضافة، والتي تأتي بعد "حيث"، و"إذا" كقولهم: "حيثما"، و"إذا ما"، فما فيهما عوض من الإضافة، لأنهما قصد الجزم بهما، قطعاً عن الإضافة، وجيء بما عوضاً منها" (المرادي: الجنى الداني ٣٣٣)، نحو قول الشاعر:

أَلاَ رُبَّ يَوْمٍ لكَ مِنْهُنَّ صَالِحٍ .... وَلاَ سِيَّمَا يَوْماً بِدَارَةِ جُلْجُلِ(٦٧)

حيث ذهب بعض النحاة في إعراب البيت إلى القول بزيادة "ما"، وذلك لتكون عوضاً عن الإضافة، والمنصوب بعدها "يوماً" تمييز، وذلك مثل قولهم: "على التمرة مثلها زبداً" (٦٨).

ث. **أن تكون منبهة على وصف لائق:** ونقل السيوطي عن ابن السيد وابن عصفور أن "ما" في هذا النوع ثلاثة أقسام(٦٩):

١. **قسم تقع "ما" فيه للتعظيم والتهويل:** ومن ذلك قولهم: "لأمرٍ مَا جدعَ قصيرٌ أنفَه"، ومن ذلك قول الشاعر:

عَزَمْتُ عَلى إقامةِ ذي صَبَاح ... لأمْرٍ ما يُسَوَّدُ مَنْ يَسودُ(٧٠)

٢. **قسم ثانٍ تقع "ما" فيه للتحقير:** كقولك لمن سمعته يفخر بما أعطاه: "وهل أعْطَيْت إلا عَطِيَّةً مَا".

٣. **قسم ثالث تقع فيه "ما" للتنويع:** نَحْو قولك: "ضربت ضرباً ما"؛ أي: نوعاً من الضَّرْب، و"فعلت فعلاً ما"؛ أي: نوعاً من الفعل. ويعلق الإمام السيوطي على هذه الأنواع بقوله: (والمشهور أنها في جميع ذلك زائدة) (السيوطي: همع الهوامع ١/٣٥٤). ونقل المرادي أن بعض النحاة يقولون أن "ما" في كل ذلك اسم، وهي صفة بنفسها. أما ابن مالك فيرى أنها حرف، (قال ابن مالك: والمشهور أنها حرف زائدة، منبهة على وصف لائق بالمحل، وهو أولى؛ لأن زيادة ما عوضاً من محذوف ثابت في كلامهم، وليس في كلامهم نكرة موصوف بها، جامدة كجمود ما، إلا وهي مردفة بمكمل، كقولهم: مررت برجلٍ أيّ رجلٍ).(المرادي: الجنى الداني ٣٥٥)

النتائج والتوصيات:

بعد العرض التفصيلي لعارض الزيادة في خطب الرسول الكريم محمد صلى الله عليه وسلم وتوضيح دوره الدلالي في خدمة المعنى، قد يكون مفيداً تقديم خلاصة لما تقدم في العارض، من خلال إيجاز أبرز ملامح العارض، من خلال استخلاص عدد من الظواهر يمكن إبرازها في عدد من النقاط، أهمها:

- جاءت الزيادة في خطب النبي صلى الله عليه وسلم بكثرة، بحيث تكاد لا تخلو خطبة من خطبه عليه الصلاة والسلام من الزيادة.
- جاءت هذه الزيادة لأغراض دلالية يريدها الرسول صلى الله عليه وسلم، فلم تكن عبثاً، وليست نافلة من القول ولا خلواً من الفائدة، بل هي المحرك والباعث على تركيب الجملة، واستدعت زيادة عنصر أو أكثر لغرض دلالي معين أو إضفاء قيمة فنية محددة زائدة على المعنى الأصلي، فتكون الزيادة مؤثرة في المعنى، كما أنها تؤدي دوراً دلالياً.
- جاءت الزيادة في خطب النبي صلى الله عليه وسلم متمثلة في محورين اثنين: الأول: زيادة الحرف أحادي البنية، كزيادة التنوين الذي جاء في الكلمات الممنوعة من الصرف، وكذلك زيادة حرفي الجر الباء واللام ، أما الآخر فيتمثل في زيادة حرف ثنائي البناء، كزيادة حرف الجر: "مِنْ"، وزيادة الحرف "ما".

- جاءت الزيادة في خطب النبي صلى الله عليه وسلم في الحروف الأحادية البناء أو ثنائية البناء بكثرة، ولكن هذه الكثرة جاءت وفقاً لما تقتضيه الدلالة ويستدعيه المقام ويتطلبه السياق.
- من حيث الدلالات والغايات للزيادة في خطبه صلى الله عليه وسلم، فيمكن القول بأن التأكيد وتقوية المعنى وتدعيمه يعدُ الغرض الأسمى والرئيس للزيادة، ويتضح ذلك في المواقف التي تستدعي مثل هذا المطلب وهذه الدلالة. كالرد على المشككين وقطع الشك باليقين، وذلك في مقام الإنكار في بعض المواقف، بحيث يقطع لدى المستمع أي مجال للشك فيما يقوله، وذلك بزيادة الحرف التي تجعل المسستمع يطمئن لما يريد الرسول صلى الله عليه وسلم قوله.

Abstract

He opposed the increase in the sermons of the noble Prophet, peace and blessings be upon him

Semantic grammatical study

By Yousef Muhammad Ali Al-Batsh

This thesis titled with "The extra linguistic structures in the speeches of the Holy Prophet_ peace be upon him _ grammatical semantic study" looking at the increase of some linguistic structures, and the impact of the excess element in the construction of the word, or syntax, such as increasing the nunation in diptote nouns , or increasing the word syntax, such as increasing the preposition "of" and other prepositions .Moreover this research deals with the purpose of the increase and it's important, whereas the increase is not absurd and not in vain or useless. it is the engine and the motive for syntax, and summoned to increase one or more particular semantic purpose or give specific artistic value in excess of the original meaning, so the increase shall be effective in the sense, as it leads semantic role .

In this study we will use the descriptive analytical method which analyzes and monitor the grammatical semantic phenomenon in the speeches of the Holy Prophet - peace be upon him, and will look into this phenomenon coupled with some of the texts of grammarians and linguists as much as possible, try to understand this phenomenon and linked it to semantic meaning .

الهوامش

(١) الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة: ٢١٦/١.

(٢) البيت من البسيط، وهو في خزانة الأدب: ١٨٤/٧، و٦٦/٨، والمفضليات: ١٦١، والكامل في اللغة والأدب: ٨١/٢، وأمالي القالي: ٢٥٦/١، وما يجوز للشاعر في الضرورة: ص ١٩١.

(٣) انظر البيان في روائع القرآن: ١٠٥/١.

(٤) شعر أحمد محرم، دراسة نحوية دلالية: ١١٤.

(٥) انظر البيان في روائع القرآن: ١٠٥/١.

(٦) انظر من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم: ٣٣٥.

(٧) انظر عوارض التركيب في ديوان الحماسة لأبي تمام: ٢٤٧.

(٨) انظر الأشباه والنظائر: ٢٤٧/١.

(٩) شرح المفصل: ٧١/٣.

(١٠) انظر البيان في روائع القرآن: ص ١٧٢.

(١١) انظر عوارض التركيب في ديوان الحماسة لأبي تمام: ٢٥١.

(١٢) انظر عوارض التركيب في ديوان الحماسة لأبي تمام: ص ٢٥٣.

(١٣) ينظر المقتضب: ٤٨/١، والأشباه والنظائر: ٢٤٨/١، والكتاب: ٢٢١/٤، والخصائص: ٢٨٤/٢، والأصول في النحو: ٢٥٨/٢.

(١٤) انظر الخصائص: ٢٧١/٣.

(١٥) شرح الأشموني: ٢٧/١.

(١٦) همع الهوامع: ٩٢/١.

(١٧) ارتشاف الضرب: ٨٩١/٢، وهمع الهوامع: ١٣٢/١، وشرح الأشموني: ١٧٤/٣.

(١٨) النحو الوافي: ٢٦٩/٤- ٢٧٠.

(١٩) النحو الوافي: ٢٦٩/٤.

(٢٠) انظر: السبعة في القراءات: ص ٦٦٣، و الحجة للقراء السبعة: ٣٤٨/٦.

(٢١) انظر السبعة في القراءات: ص ٦٦٣، والحجة للقراء السبعة: ٣٤٨/٦.

(٢٢) انظر المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تفسير ابن عطية): ٣٧٥/٥.

(٢٣) انظر البحر المحيط في التفسير: ٢٨٣/١٠.

(٢٤) المرجع السابق: ٢٨٣/١٠.

(٢٥) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، انظر ديوانه: ص ٢٧، ومغني اللبيب: ص ٤٤٩، وشرح الأشموني: ١٧٢/٣، وضرائر الشعر: ص ٢٣، وخزانة الأدب: ٤٤٩/٣.

(٢٦) انظر اللغة والكلام: ص ٤٧- ٥٤.

(٢٧) انظر سر صناعة الإعراب: ١٥٤/٢.

(٢٨) انظر المرجع السابق: ١٥٤/٢.

(٢٩) شرح المفصل: ١٥٧/٥.

(٣٠) البيت من الكامل، وهو لعدي بن زيد بن الرّقاع العاملي يمدح الوَليد بن عبد الملك، انظر: الكتاب: ٢٥٠/٣، وخزانة الأدب: ٢٠٣/١، والكامل في اللغة والأدب: ١٠٤/٣،والمقتضب: ٣٦٢/٣.

(٣١) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف: ٤١٣/٢.

(٣٢) انظر الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٣٦.

(٣٣) انظر شرح المفصل: ٢٣/٨، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ٤٨ – ٤٩ – ٥٠.

(٣٤) البيت من الوافر وهو للشاعر قيس بن زهير، انظر مغني اللبيب: ص١٤٦، والجمل في النحو: ٢٢٣/١، والأصول في النحو: ٤٤٣/٣، والخصائص: ٣٣٤/١- ٣٣٧، وشرح الأشموني: ٨٣/١، وضرائر الشعر: ص ٦٣.

(٣٥) انظر البرهان في علوم القرآن: ٨٤/٣.

(٣٦) انظر مغني اللبيب: ص١٤٩.

(٣٧) البيت من الوافر، وهو للقحيف العقيلي، انظر مغني اللبيب: ص١٤٩، وخزانة الأدب: ٢٧٨/١٠، وجنى الداني في حروف المعاني: ص ٥٥، ولسان العرب: (م ن ي) ٢٩٣/١٥.

(٣٨) انظر مغني اللبيب: ص١٥٠.

(٣٩) انظر ارتشاف الضرب: ١٢١٥/٣.

(٤٠) حيث يعرب كثير من النحاة "أنفسكم" مفعولاً به لاسم الفعل، أو مفعولاً به على تقدير مضاف، والتقدير: "الزموا شأن أنفسكم"، أو كما قدّره أبو حيان: " "عليكم إصلاحَ أنفسكم"، أو "هداية أنفسكم"، انظر الجمل في النحو: ٨٢/١، وتوضيح المقاصد والمسالك: ١١٦٤/٣، وأوضح المسالك: ٨٢/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٢٨٦/٢، وشرح شذور الذهب: ص ٥١٤.

(٤١) انظر الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٩٥.

(٤٢) وانظر التبيان في إعراب القرآن: ١٠١٣/٢، والبرهان في علوم القرآن: ٨٥/٣.

(٤٣) البيت من الكامل، وهو لابن ميادة، وهو من شواهد النحاة في باب حروف الجر، انظر همع الهوامع: ٤٥٥/٢، وشرح التصريح على التوضيح: ٦٤٣/١، وضرائر الشعر: ص ٦٧.

(٤٤) مغني اللبيب: ص٢٨٤-٢٨٥.

(٤٥) انظر الخصائص: ١٠٨/٣.

(٤٦) انظر شرح الكافية الشافية: ٨٠٣/٢، والبرهان في علوم القرآن: ٨٦/٣.

(٤٧) انظر مغني اللبيب: ص٣٨٨-٣٩٠.

(٤٨) مقاييس اللغة: (وصل) ١١٥/٦.

(٤٩) البيت من الطويل، وهو لكثير عزة، انظر ديوانه: ص ١٨٤، وهو في همع الهوامع: ٣٠/١، والانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب: ص ٣٠.

(٥٠) مغني اللبيب: ص٤٢٥-٤٢٦.

(٥١) مغني اللبيب: ص ٤٢٣، ورصف المباني في شرح حروف المعاني: ص ٣٢٢-٣٢٥.

(٥٢) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى، انظر شرح المعلقات السبع، الزَّوْزَني: ص ١٥١، وخزانة الأدب: ٢٦/٩، وهمع الهوامع: ٤٦٤/٢، ومغني اللبيب: ص ٤٢٦.

(٥٣) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة، ديوانه: ص ١٠٤، وهو في مغني اللبيب: ص ٤٢٨، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ٣١٨.

(٥٤) تهذيب اللغة: (ك ش ف) ١٨/١٠.

(٥٥) لسان العرب: (كشف).

(٥٦) مختار الصحاح: (م س س) ٢٩٤/١.

(٥٧) انظر الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٣٣٢.

(٥٨) انظر البرهان في علوم القرآن: ٧٦/٣.

(٥٩) انظر الكشاف في التفسير: ٤٠٦/٣.

(٦٠) البيت من الطويل، وهو في شرح الكافية الشافية: ١٦٢١/٣، ومعاني القرآن للفراء: ٣٠٥/٢، وهناك رواية أخرى لعجز البيت، وهي: (حَزِينٌ عَلَى ترك الَّذِي أَنَا وَادِعُ)، والبيت لم ينسبه أحد إلى قائل، وقد ذكر رضي الدين الاستراباذي أن هذا البيت ذكره أبو علي الفارسي في البصريات. انظر: شرح شافية ابن الحاجب: ٥٣/٤، وخزانة الأدب: ٤٧٢/٦.

(٦١) انظر الكشاف في التفسير: ٤٠٦/٣، والدر المصون: ٦٦٧/٨.

(٦٢) انظر البحر المحيط في التفسير: ١٥٧/٥-١٥٨، والتبيان في إعراب القرآن: ٥٩٢/١-٥٩٣.

(٦٣) انظر الجنى الداني في حروف المعاني: ص ٣٣٣.

(٦٤) انظر أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٥٦/٣- ٥٧، ومغني اللبيب: ص ٢٣٥-٢٣٦، وشرح الأشموني: ١٠٥/٢-١٠٦، والدر المصون: ٤٤٢/٥.

(٦٥) البيت من الطويل، وهو لعمرو بن براقة الهمداني النَّهمي، في شرح التصريح على التوضيح: ٦٦٦/١، و الوَحشيَّات وهوَ الحمَاسَة الصُّغرى: ص ٣٢، وأمالي القالي: ١٢٢/٢، ومن دون نسبة في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ٢٠٧/١٠.

(٦٦) البيت من البسيط وهو لعباس بن مرداس، يخاطب شاعراً آخر، واسمه خفاف بن ندبة، أبو خراشة، والبيت من شواهد النحاة في باب كان وأخواتها، وباب زيادة "ما"، وهو في الكتاب: ٢٩٣/١، والخصائص:

٣٨٣/٢، والمفصل في صنعة الإعراب: ص ١٠٣، وشرح الكافية الشافية: ٤١٨/١، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ٥٢٨، وشرح المفصل: ٦٩/٥.
(٦٧) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس، انظر: ديوانه: ص ١٠، والمفصل في صنعة الإعراب: ٩٨، وشرح الكافية الشافية: ٧٢٥/٢، واللمحة في شرح الملحة: ٤٧٩/١.
(٦٨) انظر همع الهوامع: ٢٨٦/٢، وشرح الكافية الشافية: ٣٣٤/٢.
(٦٩) انظر همع الهوامع: ٣٥٤/١، والجنى الداني في حروف المعاني: ص ٣٣٤.
(٧٠) البيت من الوافر، وقد نُسِب إلى أنس بن مدركة الخثعمي، وهو من شواهد النحاة، انظر الكتاب: ٢٢٧/١، والمقتضب: ٣٤٥/٤، والخصائص: ٣٤/٣، والمفصل في صنعة الإعراب: ص ١٢٤، وشرح الكافية الشافية: ٦٨١/٢، وهمع الهوامع: ٣٥٤/١.

المراجع والمصادر

١. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، مسند ابن أبي شيبة، تحقيق: د. عادل بن يوسف العزازي، ود. أحمد المزيدي، ط١، الرياض، دار الوطن، ١٩٩٧م.
٢. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، تحقيق: د. كمال الحوت، ط١، الرياض، مكتبة الرشد،١٤٠٩ه.
٣. ابن الأثير، ضياء الدين نصر الله بن محمد، المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر، تحقيق: د. أحمد الحوفي، ود. بدوي طبانة، القاهرة، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، (بدون).
٤. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النحوي، الأصول في النحو، تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي، (بدون)، بيروت، مؤسسة الرسالة.
٥. ابن الصائغ، أبو عبد الله محمد بن حسن، اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: د. إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط١، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٤م.
٦. ابن المبارك، أبو عبد الرحمن عبد الله، الزهد والرقائق، تحقيق: د. حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، دار الكتب العلمية، (بدون).
٧. ابن الوراق، علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله بن العباس، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، ط١، الرياض، مكتبة الرشد، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٨. ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، ط ٤، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (بدون).
٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان، اللمع في العربية، تحقيق: د. فائز فارس، الكويت، دار الكتب الثقافية، ١٩٧٢م.
١٠. ابن جني، أبو الفتح عثمان، سر صناعة الإعراب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية بيروت، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
١١. ابن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: د. شعيب الأرنؤوط، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط١، بيروت، مؤسسة الرسالة ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
١٢. ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل، المخصص، تحقيق: د. خليل إبراهيم جفال، الطبعة الأولى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
١٣. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، القاهرة، دار التراث، ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م.
١٤. ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، بيروت، دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
١٥. ابن قنبر الحارثي، أبو بشر عمرو بن عثمان الملقب سيبويه، الكتاب، تحقيق: د. عبد السلام محمد هارون، ط ٨، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

١٦. ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر، زاد المعاد في هدي خير العباد، ط ١٥، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤٢٧هـ -١٩٩٤م.

١٧. ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، سنن ابن ماجه، تحقيق: د. محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، (بدون).

١٨. ابن منظور، محمد أبو الفضل جمال الدين، لسان العرب، ط ٣، بيروت، دار صادر، ١٤١٤هـ.

١٩. ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠١م.

٢٠. الأخفش الأوسط، أبو الحسن المجاشعي البصري، معاني القرآن، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٠م.

٢١. الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر الجرجاويّ، شرح التصريح على التوضيح، ط١ ، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

٢٢. الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: د. محمد نور الحسن، وآخرون، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

٢٣. الإشبيلي، أبو الحسن بن عصفور، ضرائر الشِّعْر، تحقيق: د. السيد إبراهيم محمد، الطبعة الأولى، بيروت، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.

٢٤. الأشْمُوني، أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٥. امرؤ القيس، ديوان الشعر، تحقيق: د. عبد الرحمن المصطاوي، ط ٢، بيروت، دار المعرفة، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

٢٦. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ط١، بيروت، المكتبة العصرية، ٢٠٠٣م.

٢٧. الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب، تحقيق: د. رجب محمد، مراجعة الدكتور: رمضان عبد التواب، ط١، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٨م.

٢٨. الأندلسي، أبو حيان، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: د. صدقي محمد جميل، بيروت، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.

٢٩. الأنصاري، ابن هشام جمال الدين، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: د. يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بدون) بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر.

٣٠. الأنصاري، أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد، الآثار، (بدون)، بيروت، دار الكتب العلمية.

٣١. الأنصاري، عبد الله جمال الدين بن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ت٧٦١هـ، تحقيق: د. مازن المبارك، ط ٦، دمشق، دار الفكر، ١٩٨٥م.

٣٢. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبد الله، صحيح البخاري، تحقيق: د. محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، بيروت، دار طوق النجاة، ، ١٤٢٢هـ.

٣٣. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله وآخران، الطبعة الأولى، المدينة المنورة، مكتبة العلوم والحكم، ٢٠٠٩م.

٣٤. البغدادي، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد، السبعة في القراءات، تحقيق: د. شوقي ضيف، ط ٢، القاهرة، دار المعارف، ١٤٠٠هـ.

٣٥. البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: الشيخ عبد السلام هارون، ط ٤، القاهرة، مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م.

٣٦. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي الخراساني، السنن الكبرى، تحقيق: د. محمد عبد القادر عطا، ط ٣، بيروت، دار الكتب العلمية، ٢٠٠٣ م.

٣٧. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، معرفة السنن والآثار، تحقيق: د. عبد المعطي قلعجي، ط ١، كراتشي، جامعة الدراسات الإسلامية،١٩٩١م.

٣٨. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، شعب الإيمان، تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، ط١، الرياض، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣م.

٣٩. الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الكبير (سنن الترمذي)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، بيروت، دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٨م.

٤٠. الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر، أسرار البلاغة، تحقيق: الشيخ/ محمود محمد شاكر، (بدون)، القاهرة، مطبعة المدني.

٤١. حسان، تمام، البيان في روائع القرآن، دراسة لغوية وأسلوبية للنص القرآني، الطبعة الأولى، القاهرة، عالم الكتب، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٤٢. حسن، عباس، النحو الوافي، ط١٥، القاهرة، دار المعارف، (بدون).

٤٣. الخضري، محمد الأمين، من أسرار حروف الجر في الذكر الحكيم، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة وهبة، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.

٤٤. الدارمي، محمد بن حبان بن أحمد، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، تحقيق: د. شعيب الأرنؤوط، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٩٣م.

٤٥. الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد، الفرق بين الضاد والظاء في كتاب الله عز وجل، تحقيق: د.حاتم صالح الضّامن، ط١، دمشق، دار البشائر، ٢٠٠٧م.

٤٦. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر، مختار الصحاح، تحقيق: د. يوسف الشيخ محمد، ط ٥، بيروت، المكتبة العصرية، ١٤٢٠هـ –١٩٩٩م.

٤٧. الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، بيروت، دار الهداية، (بدون).

٤٨. الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي، اللامات، تحقيق: د. مازن المبارك، ط ٢، دمشق، دار الفكر، ١٤٠٥ه – ١٩٨٥م.

٤٩. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم،، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، ١٩٥٧م.

٥٠. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو، أساس البلاغة، تحقيق: د. محمد باسل عيون السود، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.

٥١. الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: د. علي بو ملحم، ط١، بيروت، مكتبة الهلال، ١٩٩٣م.

٥٢. الزَّوْزَني، أبو عبد الله حسين بن أحمد بن حسين، شرح المعلقات السبع، الطبعة الأولى، القاهرة، دار إحياء التراث العربي، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.

٥٣. سعيد، محمد السيد أحمد، شعر أحمد محرم، دراسة نحوية دلالية، (رسالة ماجستير)، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ١٤٢٨ه– ٢٠٠٧م.

٥٤. السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد الخراط، دمشق، دار القلم، (بدون).

٥٥. السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله ، نتائج الفكر في النحو، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٢ه – ١٩٩٢م

٥٦. السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مصر، المكتبة التوفيقية، (بدون).

٥٧. السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: د.عبد العال مكرم، ط١، دمشق، مؤسسة الرسالة، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٩٨٥م.

٥٨. الشافعي، أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس، مسند الإمام الشافعي، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٠٠هـ.

٥٩. الطائي الجياني، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك، شرح الكافية الشافية، تحقيق: د. عبد المنعم هريدي، ط١، مكة المكرمة، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، (بدون).

٦٠. الطائي، أبو تمام حبيب بن أوس، الوَحشيَّات، تحقيق: د. عبد العزيز الميمني الراجكوتي، ود. محمود محمد شاكر، ط ٢، القاهرة، دار المعارف، (بدون).

٦١. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، تحقيق: د. طارق بن عوض الله بن محمد، ط١، القاهرة، دار الحرمين، ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.

٦٢. الطبراني، أبو القاسم، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: د. حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط ٢، القاهرة، مكتبة ابن تيمية، (بدون).

٦٣. الطيالسي، أبو داود سليمان بن داود، مسند أبي داود الطيالسي، تحقيق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، ط١، مصر، دار هجر، ١٩٩٩م.

٦٤. العكبري، أبو البقاء، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، ط١، القاهرة، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م.

٦٥. العكبري، أبو البقاء، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: د. علي محمد البجاوي، القاهرة، شركة عيسى البابي الحلبي للنشر والتوزيع، (بدون).

٦٦. عمار، محمود، الأخطاء الشائعة في استعمالات حروف الجر، الطبعة الأولى ، الرياض، دار عالم الكتب، ١٩٩٨م.

٦٧. العنزي، يوسف، عوارض التركيب في ديوان الحماسة لأبي تمام، دراسة نحوية دلالية، (رسالة دكتوراة)، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم، ٢٠١٠م.

٦٨. الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد، الحجة للقراء السبعة، تحقيق ومراجعة مجموعة من المحققين، ط ٢، دمشق، دار المأمون للتراث، ١٩٩٣م.

٦٩. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: د. أحمد يوسف النجاتي، وآخرون، ط١، القاهرة، دار المصرية للتأليف والترجمة، (بدون).

٧٠. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، الجمل في النحو، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، ط٥، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.

٧١. القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم ، الأمالي، تحقيق: الشيخ محمد عبد الجواد الأصمعي، ط ٢، القاهرة، دار الكتب المصرية، ١٣٤٤هـ-١٩٢٦م.

٧٢. القيرواني التميمي، أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز، ما يجوز للشاعر في الضرورة، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، والدكتور صلاح الدين الهادي، الكويت، دار العروبة، (بدون).

٧٣. كثير عزة، الديوان، تحقيق: د. إحسان عباس، بيروت، دار الثقافة، ١٩٧١م.

٧٤. كشك، أحمد، اللغة والكلام، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٥م.

٧٥. المالقي، الشيخ أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: د. أحمد الخراط، دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية، (بدون).

٧٦. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، الكامل في اللغة والأدب، تحقيق: د. محمد أبو الفضل إبراهيم، ط ٣، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

٧٧. المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: د. محمد عبد الخالق عظيمة، بيروت، عالم الكتب، (بدون).
٧٨. المحاربي، أبو محمد عبد الحق بن غالب الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: د. عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤٢٢ هـ.
٧٩. المرادي، بدر الدين حسن بن قاسم، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د فخر الدين قباوة، ط١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.
٨٠. المرادي، بدر الدين حسن، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: د. عبد الرحمن سليمان، ط١، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠٠٨م.
٨١. المُطَرِّزِيّ الخوارزمي، أبو الفتح ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المعرب، برهان الدين الخوارزمي، دار الكتاب العربي، (بدون).
٨٢. المقدسي، ضياء الدين أبو عبد الله محمد، الأحاديث المختارة، تحقيق: الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط ٢، بيروت، دار خضر، ٢٠٠٠م.
٨٣. الموصلي، الشيخ علي بن عَدْلان، الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط ٢، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٩٨٥م.
٨٤. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، رياض الصالحين، تحقيق: د. شعيب الأرنؤوط، ط ٣، بيروت، مؤسسة الرسالة، ١٤١٩هـ/١٩٩٨م.
٨٥. الهيثمي، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ت٨٠٧هـ، تحقيق: د. حسام الدين القدسي، القاهرة، مكتبة القدسي، ١٩٩٤م.